التَّعليق المرصَّع

على أكثر من مائة موضع

من الحلقات الأربع

وقفات منهجية وجولات علمية مع الشيخ عبد المجيد جمعة

أعدَّهُ - مستعينًا بالله وحده -

خالد بن محمَّد حمودة

كان الله له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه.

أمَّا بعد:

فإنِّي منذ زمنٍ لا أزالُ أتجنَّب الشَّيخ عبد المجيد جمعة، وأحرص على أن لا يكون لي به صِلَة، ومع ذلك فقد شاء تعالى أن أُبتَلى بالتَّصادم معه، ليقضي الله أمرًا كان مفعولًا، وما حالي وأنا أكتبُ هذا التَّعليق إلَّا كما قال الشَّاعر:

أفـــرُّ مــــن الشَّــــرِّ في رِخْــــوِهِ   فكيـفَ الفِـرارُ إذا مـا اقْتَـرَبْ

فالحمد لله على ما قَدَّر وقَضَى.

كتبَ الشَّيخ جمعة في الردِّ على جوابي عن رسالته إليَّ أربعَ حلقاتٍ، لا أريد أن أصفها لك الآن حتى تكون أنت من يحكم عليها بعد قراءة هذا التَّعليق، غير أنِّي أقول: إن هذه الحلقات مثالٌ واضحٌ وصحيحٌ لكلمة جليلة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، حيث قال في كتابه «الصَّفدية» (١/ ٥٤): «القول الباطل لا يكون عليه دليلٌ صحيح»، فالرَّجل إذا قام في نصرة قولٍ غير صحيح واحتاج إلى الاستدلال عليه والردِّ على ما يقدح فيه فإنَّه لا يمكن أن يأتي عليه بدليل صحيح، بل يكون كما وصف الله تعالى في كتابه الكريم بقوله: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِٱلۡحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمۡ فَهُمۡ فِيٓ أَمۡرٖ مَّرِيجٍ﴾، قال الشَّيخ السَّعدي رحمه الله في «تفسيره»: «وهكذا كلُّ من كذب بالحقِّ، فإنَّه في أمر مختلط، لا يُدرى له وجهةٌ ولا قرار، فترى أموره متناقضة مؤتفكة، كما أنَّ من اتَّبع الحقَّ وصدَّق به قد استقام أمره، واعتدل سبيله، وصَدَّق فعلُه قِيلَه».

سأقف مع هذه المقالات ـ إن شاء الله ـ وقفاتٍ منهجيَّة، أطرِّزُها بنُكَتٍ علميَّة، وفوائد أدبيَّة.

وحرصًا على تسهيل الوقوف على الغرض فإنِّي سأجمعها متتابعة في أعلى الصَّفحة، وأجعل كلامي تعليقًا في الحاشية أسفلَ الصَّفحة، فما كان من الكلام فوق السطر فهو كلامه كما أثبته في نشراته، لا أتصرَّف فيه بشيء، وما كان أسفل الصَّفحة فهو من كلامي.

✍ **وهنا وقفةٌ وتنبيهٌ واعتذار**:

❖أمَّا الوقفة فمع عنوان المقالات، وهو: «**جواب الجواب وردع الطَّاعن العيَّاب**»، فاعلم أخي! ـ وفَّقك الله ـ أنَّ مدلول هذا العنوان غيرُ صحيحٍ ولا مطابقٍ للواقع، لأنَّه ينعتني بالطعَّان العيَّاب لكونِي طعنتُ فيه فيما زعم أكثر من ثلاثين طعنة، والحقيقة أنِّي لم أطعن فيه طعنةً واحدةً فضلًا عن ثلاثين، فقد كنت في جوابي كلِّه ألتزم الحكمَ على أقواله وأفعاله، وأتجنَّب الحكم على شخصه، وارجع أخي الكريم! إلى جوابي، لترى كيف أنِّي تجنَّبت إطلاق الأحكام والنُّعوت عليه، وكنتُ أحكم على أقواله وأفعاله ومواقفه، فأقول: هذا تحريش، وهذا ظلم، وهذا كذا...، ولا أقول: مُحرِّش أو ظالم...، ومعلومٌ في مباحث الاعتقاد الفرقُ بين الأسماء والأحكام، وهذا بخلافِ ما عمله هو، حيث ملأ كلامه ـ من قبلُ ومن بعدُ ـ بالسبِّ والشَّتم والأوصاف القبيحة، مُطلِقًا إيَّاها على الشَّخص لا على الأقوال والأفعال، وهذا ظاهرٌ من عنوان المقال فضلًا عن حشوه، فأيُّنا أولى إذن بوصف الطَّاعن العيَّاب؟!

نعم، الذي وقع منِّي هو أنِّي سمَّيتُ الأمور بأسمائها، وآثرتُ التَّصريح بدل التَّلميح لأنِّي رأيت المقام يقتضي ذلك، وعُذري فيه واضحٌ، فإنَّه تكلَّم في إخوانه بكلامٍ شديدٍ، وكان سببًا في فتنةٍ عظيمةٍ وفُرقة شديدة، فلم يظهر مناسبًا إلَّا ذلك الأسلوب الَّذي اتَّبعته، ولقد أوقفني أحدُ إخواني على رسالةٍ كنت كتبتُ بها إليه قبل سبع سنوات، أعتبر أنَّها تُمثِّل المنهج الَّذي سِرتُ عليه ولا أزال ـ إن شاء الله ـ في النَّقد، وممَّا قلتُه فيها: «الحاملُ لي ـ عَلِم الله ـ على هذا الردِّ أنِّي رأيت (فلانًا) يُعلِّق على عدَّة مقالاتٍ بتعليقاتِ جاهلٍ بما تكلَّم فيه

صاحب المقال، **وظننتُ أنَّه إنَّما استطال عليهم باسمه لا بعلمه**، وكنتُ أنوي أن أذكر لك هذا قبل أن يحدث معي، فلمَّا حصل ما حصل **أردت أن أُبيِّن له أنْ ليس كلُّ النَّاس يجامل خشية التَّحامل، ويُصانع فرارًا من المُمَانع**، فالأدبُ مع العلم أولى في نظري من الأدب مع الأشخاص، أتُرى الرَّجل يُسيء الأدب مع العلم بالاعتراض عليه بالجهل، وأتركُ أنا الأدب مع العلم فلا أنتصر له أدبًا مع المتخوِّض؟! اللَّهم لن يكون هذا منِّي ما حفظتَ عليَّ عقلي.

عذرًا، فلو أنَّ كلَّ من تكلَّم فيما لا يُحسن، أُدِّب بأدب العلم لاختفى كثيرٌ من الغثاء الطَّافي فوق الصَّفاء، والله الموفق».

وأمرٌ آخر، هو أنه طعن فيَّ طعنا شديدًا بكلام قبيح قبل أن أكتب ما كتبت، فكيف ينكر عليَّ طعني فيه لو طعنت؟! هل عِرضُه مُحرَّم وعِرضي مباح، أم يجوز له ما لا يجوز لغيره؟! أم هو المجتهد المأجور وغيره الطَّاعن المغرور؟!

❖ وأمَّا التنبيه فهو أنَّه لم يُجِبْ عن جميع ما ذكرتُه، بل كان ينتقي أشياء يجيب عنها وأشياء يتجاوزها.

وسأذكر ما لم يُجِب عنه:

١ـ فما ذكرته له من التَّحريش الَّذي وقع منه عدَّة مرَّاتٍ لم يُجب عنه، وأيضًا ما ذكرته من أنَّ هذه الطَّريقة مخالفةٌ لما عليه أهل العلم، ومُجانبة لطرائقهم، بل اقتصر على إلزامي بأنِّي وقعت فيما أنكرته عليه، ولئن سلَّمتُ له أنِّي وقعت فيه، فهذا ليس بجواب، بل حيدة عن الجواب وفرارٌ منه.

٢ـ وما ذكرته من إخراجه للرَّسائل الخاصَّة وتجويزه لذلك لم يُجِب عنه.

٣ـ وما ذكرته من مسارعته لتكذيبي والتَّعريض بتكذيب الشَّيخ عبد الغني لم يجب عنه.

٤ـ وجوابي عن سؤاله الثالث لم يجب عنه.

٥ـ وما ذكرته من مخالفة الواقع لما وصف به الشيخ بوقليل في علمه وأدبه لم يجب عنه، بل اقتصر على تجديد رميه بالكذب، وهو دعوى عريَّة عن الإثبات، فالشَّيخ حسن كان قبض ما قبضه بأمانة، وهو مُصَدَّقٌ في ادِّعاء الإرجاع على أصحِّ أقوال العلماء، كما هو معروفٌ في محلِّه من كتب الفقه.

٦ـ وما ذكرته من خطئه في إنكاره على الشَّيخ حسن إلغاءَ محاضرة لأنَّه نسي أوراقه التي كتبها فيها، وعدوله إلى الإجابة عن أسئلة الإخوة لم يُجب عنه.

٧ـ وما ذكرته من مخالفة الواقع في الشَّيخ مصطفى قالية من كونه من شيوخ النت والفجأة لم يُجب عنه.

٨ـ وجوابي عن سؤاله الخامس لم يُجِب عنه.

❖ وممَّا يحسُنُ ذكره هنا إقامةً للمعذرة أنِّي تجنَّبت أن آخذه في جوابي بأغلاطه في اللُّغة والنَّحو، لأنَّ أمرها سهل، ولا يكاد يسلم منها أحدٌ، لا سيَّما في هذا الزمان، وهذا بعضُ ما قصدته بقولي في آخر الجواب: إنِّي سأدفع بالأسهل فالأسهل، لكنَّه لم يقنع بالسِّتر، فجعل يتعرَّض لي في هذا الباب، ويُدِلُّ بعلمه فيه، فعابَ جملة وقعت في جوابي بالرَّكاكة، فقال: «**فيه ركاكةٌ في الأسلوب كركاكة فهمك...**»، وأنكر استعمالَ لفظة في كلامي وقال: «**هي مولّدة كتولّد فكرك...**»، فقد فتح على نفسه بابًا لم أحبَّ له أن يفتحه، فليَقُم لتبعاتِه عليه، فإنِّي سأعامله بالمِثل، فأنقُدُ ألفاظَه ومعناه، وأنا في هذا مقتدٍ بالشَّيخ ربيع ـ حفظه الله ـ الذي قال في «بيان فساد المعيار» (ص ١١): «لقد كنَّا لا نحاسب أحدًا على مثل هذه الأخطاء ولا نأبَهُ بها، لكن لمَّا أعطاها صاحب «المعيار» أهميَّة كبيرة وبنى عليها عناوين مهولة وأعطاها بُعْدًا علميًّا لم يُسبق إلى مثله، أردنا أن نُنكِّل به ونؤدِّبه بمثل ما صنع».

<u>**مع التنبيه على أنِّي لم أنتقده في جميع أغلاطه في هذا الباب**</u>، بل أغفلت عددًا منها،

حتَّى لا أُثقِلَ التَّعليق بالأمور السَّهلة الَّتي لا ينبني عليها كبير شيء.

✍ **وقد راعيت في هذه التَّعليقات:**

١ـ الاختصار حسب الإمكان، فلذلك تجنَّبت حشوَ المقال بما يمكن الاستغناء عنه.

٢ـ ولم أتكثَّر بالنُّقول، إلَّا ما دعت إليه الحاجة.

٣ـ وأعرضت عمَّا يتعلَّق بشخصي من الطَّعن والنَّقيصة.

٤ـ وصرفت العناية لبيان الخلل في تقرير المسائل العلميَّة الَّتي تَعَرَّضَ لها الشَّيخ، لا سيَّما وضعُ النَّقل في غير موضعه، وتنزيل كلام أهل العلم على غير موقعه.

✍ **ولا يفوتني هنا** الإشارة إلى أنَّ هذه المقالات تعتبر وثيقةً قويَّةً تشهَدُ على الأدوات الَّتي وُظِّفت في الحملة على الدُّعاة السَّلفيين من أجل إسقاطهم وتشويههم، وذلك مثل:

١ـ ترويج أمورٍ غير ثابتة ولا محقَّقة، وما أكثر ما رُوِّج عن هؤلاء الدُّعاة من الأخبار الَّتي لا خطام لها ولا زمام. انظر مثلًا التَّعليق رقم (٨١)، و(٧٣).

٢ـ الإصرار على إلصاق التُّهم بهم، ولو تبرَّؤوا منها، انظر التَّعليق رقم: (١١١).

٣ـ حمل كلامهم على خلاف مرادهم. انظر التَّعليق: (١١٣).

٤ـ تفسير كلامهم المحتَمِل على الوجه الَّذي يريده المنتقِد. انظر التَّعليق رقم: (٧٩).

وكلُّ هذه الأمور موجودةٌ في هذه المقالات الَّتي تُعتبر أنموذَجًا واضحًا على توظيف هذه الأدوات في هذه الفتنة الرَّقطاء الَّتي ألمَّت بنا.

فبالله أيُّها العقلاء والمنصفون! كيف يَسلَمُ شخصٌ يُروَّج عنه الكذب، ثمَّ إذا نفاه وأنكره لم يُقبَل منه ولم يُصَدَّق، وإذا قال قولًا محتمِلًا حُمِل على الوجه المكروه؟!

هذه مقدِّمة، ننفصلُ منها إلى الشُّروع في التَّعليق، واللهَ أستعينُ، وإيَّاه أسأل السَّداد والتَّوفيق.

الجواب عن الجواب وردع الطّاعن العَيَّاب

-جواب عن رسالة خالد حمودة-

الحلقة الأولى:

الحمد لله، وصلى الله على نبيّه محمد، وآله وصحبه، وسلّم تسليما كثيرا.

لقد قرأت جواب خالد حمودة، فألفيته قد حشاه بالأكاذيب[(١)]، والمغالطات، وكساه بالجهالات والتناقضات، تنبئ عمّا في نفسية الرجل من الغرور، والتطاول، والإعجاب بالنفس.

وسأكشف جانبا من كذبه في الأخبار، وجهله في مسائل علمية، مع تناقضه، ومغالطته، فأقول، وبالله التوفيق:

أولا: قوله: «وقد كان ينبغي أن لا أجيبه، رعاية لمكانه...» فهذا من التلبيس والمغالطة، حيث يظهر نفسه مظهر التواضع والاحترام، والحال أنّ جوابه قد حشاه بالغمز واللمز والهمز، والطعن الصريح، حتى إنّه بلغ قرابة ثلاثين طعنة[(٢)]؛ وكأنها أراد أن ينافس

---

(١) دعوى الكذب تحتاج إلى برهان ودليل، فأنت إذا اتّهمت شخصًا بأنَّه كذب عليك في مسألةٍ من المسائل فتحتاج إلى ما يثبت أنَّه كَذَب، أمَّا مجرد الدَّعاوى وإطلاق التُّهم فهذا سهلٌ يستطيعه كلُّ أحدٍ، وستقف في أثناء الجواب على أنَّه اكتفى بمجرَّد الدَّعاوى فلم يأت ببيِّنة واحدةٍ على هذه التُّهمة الَّتي كرَّرها في سبعة مواضع!

(٢) أنبِّه هنا إلى أنَّ من الغرائب الَّتي لا تكاد تقف عليها في الرُّدود أن يردَّ شخصٌ على آخر بأنَّه طعن فيه!! فيجعل نفسه مِحنةً، فأين هو ممَّا ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٥) عن أبي مُحَمَّد فُوران قال: جاء رجل إلى أَحْمَد بن حنبل فقال له: نكتب عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ منصور الطوسي؟ فقال: إذا لم تكتب عَنْ مُحَمَّدِ بن منصور فعمَّن؟! يقول ذلك مرارًا، فقال له الرَّجل: إنَّه يتكلَّم فيك، فقال أحمد: «**رجلٌ صَالِح ابتُلِي فينا، فما نعمل**»؟ وروى ابن عساكر في «تاريخ =

بيان شيخه الذي تضمن أكثر من عشرين طعنة في السلفيين[(٣)].

ثانيا: قوله: «... ولم أفهم –والله– إلى الآن سبب هذا الاهتمام الزائد!»

والجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّ عدم الفهم عيب، لاسيما بالنسبة للطالب الذي ينتسب إلى العلم، وإلا فإنّ اللبيب بالإشارة يفهم[(٤)].

الوجه الثاني: أنّ عدم فهمه يستوجب سؤال من يُفْهِمه؛ لكن تطاوله، وإعجابه بنفسه جعله يستقل برأيه؛ وهو الذي طلب العلم لئلا يكون إمّعة؛ كما صرّح.

الوجه الثالث: أنّه إذا لم يفهم سبب الاهتمام الزائد بالرسالة، فلماذا يفهم الاهتمام الزائد بالرد عليها، بأسلوب تميّز بالطعون؟! ألا كان الأجدر أن يعرض عنها حسب فهمه!

الوجه الرابع: أنّ نشر الرسالة ثلاث مرات ليس عيبًا في الكتابات، ولا الأدبيات

= دمشق» (٥٥/ ٥٧–٥٨) عن عبد الله بن محمد الورَّاق قال: جئنا إلى في مجلس أحمد بن حنبل، فقال: من أين أقبلتم؟ قلنا: من مجلس أبي كريب، فقال: اكتبوا عنه، فإنَّه شيخٌ صالح، فقلنا: إنَّه يطعن عليك؟ قال: «**فأيُّ شيء حيلتي؟! شيخٌ صالح قد بُلِيَ بي**». هذه أخلاق أئمَّة الإسلام الَّتي بها سادوا وارتفعوا، أمَّا أن يكون الرَّجل يمتحن النَّاس بنفسه، ويَفْرِي الأعراض من أجل عِرضه فما هو والله من حال أئمَّة الإسلام بِسبيل.

(٣) قصدُه بـ«شيخه» هنا الشَّيخ عز الدِّين رمضاني ـ حفظه الله ـ، وسيسرد هذه الطعنات المزعومات في الحلقة الرَّابعة.

(٤) عدم الفهم الَّذي يُعابُ به طالب العلم هو عدم الفهم مطلقًا، المرادف للبلادة واستغلاق الذِّهن، أمَّا أن يقف عند مسألة أو قضيَّة تُشْكِلُ عليه فلا يفهمها فهذا ليس بعيب، ولا يمكن أن يفهم أحدٌ كلَّ العلم، ولا يدَّعي ذلك عاقلٌ، هذا فضلًا عن أنَّ الكلام خرج مخرج الاستغراب والاستنكار لهذا الاهتمام الزَّائد كما هو ظاهرٌ من السِّياق، وسيأتي للشَّيخ جمعة تقرير أثرُ سياق الكلام وسباقه في فهم الكلام، فلماذا لم يُرَاعِهِ هنا؟

والشرعيات، فإنّ كثيرا من أهل العلم، ألّفوا كتبا أكثر من مرة، بحيث أعادوا كتابتها بزيادات، وتصحيحات(٥)؛ فهذا الحافظ ابن كثير، ألّف تفسير للقرآن العظيم مرتين.

وابن درير(٦) ألّف كتابه «الجمهرة» أكثر من مرة. قال ابن النديم في «لفهرس» (٩١): «مختلف النسخ، كثير الزيادة والنقصان؛ لأنّه أملاه بفارس، وأملاه ببغداد من حفظه؛ فلمّا اختلف الإملاء زاد ونقص». ثم قال: «وآخر ما صحّ من النسخ نسخة أبي الفتح عبد الله بن أحمد النحوي؛ لأنّه كتبها من عدّة نسخ وقرأها عليه. وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النسخ(٧).

---

(٥) فرقٌ كبيرٌ بين كتابة مقالٍ من بضع صفحات، وبين تأليف كتابٍ من عَشْرِ مجلَّدات، فالعالِمُ الَّذي يكتب كتابًا في التَّفسير أو شرح الحديث ويكون فيه الآلاف من المسائل والمباحث التي تحتاج إلى تحقيق وتحرير وبحثٍ، ويستجِدُّ عنده فيها من العلم ما لم يكن عنده، يحسُن به أن يعيد تأليف الكتاب مرَّة ثانية وثالثة بحسب الحاجة، أمَّا مقالٌ من صفحاتٍ قليلة تَرُدُّ به على شابٍّ جاهلٍ متطاول - بحسب وصفك - فلا يحسن أبدًا أن تعيده أكثر من مرَّة، لأنَّ ذلك يدلُّ على ضعفٍ واضطراب!! فقياسُك هذا من أغرب الأقيسة!!

(٦) صوابه: ابن دريد.

(٧) هذه الكلمة وهي «**وهذه سابقة قديمة في جواز تلفيق النُّسخ**»، ليست من كلام ابن النَّديم وإنَّما هي من كلام عبد السَّلام هارون في كتابه «تحقيق النُّصوص ونشرها» (ص: ٣٤)، الَّذي أخذ جمعةُ كلامَه من غير أن يَنْسبه إليه، قالها تعليقًا على كلام ابن النَّديم، فهو لمَّا نقل كلام ابن النَّديم من كتاب هارون دخل عليه كلامُ هذا في كلام ذاك، مع أنَّه لا يكاد يلتبِسُ كلامُ القديم بكلام المعاصر إلَّا على من ضَعُف فهمه وقلَّ تمييزه، لا سيما مع وجود القرينة الدالة على أنه ليس من كلام ابن النديم، وهو الاهتمام بالسَّابقة المتعلِّقة بتحقيق النصِّ وتلفيق نُسَخِه، فهذا ممَّا عُنِي المعاصرون بالبحث عنه والنَّظر فيه، وما أكثر الوهم الَّذي يدخل على الإنسان إذا نقل بالواسطة ولم يُراجِع المصادر الأصلية، وهذا مثالٌ واحد من أمثلة كثيرة، فعليك يا طالب العلم بمراجعة الأصول، وإيَّاك أن تقنع بالوسائط ما استطعت إلى ذلك سبيلًا.

ومن أمثلة اختلاف النسخ ما رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٢٢٤) عن أبي بكر بن مجاهد قال: « قال لي محمد بن الجهم: كان الفراء يخرج إلينا وقد لبس ثيابه في المسجد الذي في خندق عبويه، وعلى رأسه قلنسوة كبيرة، فيجلس فيقرأ أبو طلحة الناقط عشرا من القرآن، ثم يقول له: أمسك، فيملي من حفظه المجلس، ثم يجي سلمة بعد أن ننصرف نحن، فيأخذ كتاب بعضنا فيقرأ عليه، ويغير ويزيد وينقص، فمن ههنا وقع الاختلاف بين النسختين».

قال عبد السلام هارون في «تحقيق النصوص ونشرها» (٣١): «هذا ومن المتواتر في ترجمة الفراء هذا أنّه أملى كتبه كلّها حفظًا، لم يأخذ بيده نسخة إلا في كتابين: كتاب ملازم، وكتاب يافع ويفعة. قال أبو بكر ابن الأنباري: ومقدار الكتابين خمسون ورقة، ومقدار كتب الفراء ثلاثة آلاف ورقة. ولعل أظهر مثال لتكرار التأليف ما رواه ابن النديم [في «الفهرس» (١١٣)] في الكلام على كتاب الياقوت لأبي عمر الزاهد المتوفي سنة ٣٤٥ ذكر أنّ هذا الكتاب ظهر في ستّ صور، قضى مؤلّفها في تأليفها ما بين سنتي ٣٢٦، ٣٣١.

ونصّ ابن النديم في الفهرست (٨٢) على أنّ نوادر الشيباني ثلاث نسخ: كبرى، وصغرى، ووسطى. وكذا نوادر الكسائي ثلاث نسخ»»

وجرى عليه عمل المحقّقين، أنهم يعيدون طباعة تحقيقاتهم أكثر من مرة، مع التنبيه على الزيادات والتصويبات؛ بل في «المنتديات» والتي كنت عضوا من أعضائها، يعاد نشر المقال مع التنبيه على زمن التعديل؛ فأي شيء ينكر على هذا[٨]؟!

الوجه الخامس: أنّي أعدت نشرها للمرة الثالثة لأني عرضتها على شيخنا الإمام ربيع بن هادي المدخلي شفاه الله وكفاه، واعتبرت هذه النسخة المقروءة عليه ناسخة لما قبلها.

---

(٨) تقدَّم أنَّ الّذي يُنكَر هو تأليفُ بضع ورقات ثلاث مرَّات!!

وهذا شرف كبير حظيت به، لا يقدّره خالد حمودة، لهذا لم يفهم هذا الاهتمام. ويجهل أنّ النسخة المقروءة على الشيخ، والمصحّحة من قبله هي أصحّ النسخ، وأنفسها[٩].

الوجه السادس: أنّ حمودة لا تعنيه القضايا الدعوية، ولا يهتم بالمسائل المنهجية، ولا يفهم: الردّ على المخالف أصل من أصول الدعوة السلفية[١٠]؛ ولهذا تراه يقول: «وهذا يدلّ على اهتمام بالغ من بهذه الرسالة وقضيتها».

ثالثا: قوله: «... بعد أن طعن فيه الشيخ جمعة وسمّاها هابطًا». والجواب عنه من وجهين:

أوّلهما: أنّي كنت في أول الأمر أثني على مرابط، وأحترمه، وأدافع عنه، وأحسن الظنّ به؛ بل لعلّي كنت سببًا في إيقاف الردود عليه بعد كتابته لمقال: «تصحيح المسار»؛ كما كنت أحسن الظنّ بك، وكنتُ إذا سُئلتُ عنك من أجل استقدامك لألقاء الدروس، لم أعترض على مجيئك؛ كما في الحي الجامعي بقسنطينة، وغيره؛ وكنت قد هممت لإشراكك[١١] في الدورات –كما تعلم–[١٢]؛ وقد مددت يدي إليكما، لكن خاب ظنّي فيكما:

---

(٩) القراءة على الشَّيخ مصطلحٌ يُقصَد به أن يقرأ على الشَّيخ كتابًا أو جزءً قراءةَ تصحيحٍ، بأن يكون الشَّيخ هو مؤلِّف الكتاب أو راويه، وهنا تكون النُّسخة المقروءة على الشَّيخ هي أصح النُّسخ أو من أصحِّها، أمَّا أن يكون من تأليف القارئ فيقرأها على الشَّيخ لِيُصحِّحها له فهنا لا أثر لهذه القراءة في نفاسة النُّسخة، لأنَّ النُّسخة من تأليف قارئها وهو موجود، له أن يغير ويثبت كما يريد، وإنَّما تكون قيمة القراءة في صحَّة المعلومات وصحَّة الألفاظ والعبارات، فالخلطُ بينَ هذا وبين صحَّة النُّسخة خلطٌ عجيب، فافهم هذا.

(١٠) هذه الأحكام الجزافية ونظائرها في هذه الكتابة سأُعرض عنها، وأضرب عنها صفحًا، فلا أعلِّق عليها، فـ«**لكلِّ امرئ من دهره ما تعوَّدَا**».

(١١) يقال: «هممت بإشراكك»، وليس: لإشراكك، إلا إن خُرِّج على تضمين فعل آخر.

(١٢) إنَّ العجب لا ينقضي من كون الرجل يمنُّ عليَّ بأنَّه لم يعترض على استقدامي لإلقاء الدُّروس!! تُراكَ لو اعترضت ماذا كان سيكون؟ ما هو إلَّا أنَّك أرحتني من عناء السفر وتعب الإلقاء! فإنَّ المنَّة للمُدرِّس الَّذي تكبَّد عناء التحضير والسفر والإلقاء، ولا منَّةَ لأحدٍ عليه في أنَّه دعاه أو لم يعترض على استدعائه.

إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمرّدا

وكان حالي معكما كحال مجير أمّ عامر، وصدق فيَ قول الشاعر(١٣)

فيا عَجَبًا لمن رَبَّيْتُ طفلاً لَقَّمُهُ بأطْرَافِ البَنانِ

أعلِّمهُ الرِّمايةَ كلَّ يوَمٍ فَلَمَّا اسْتَدَّ ساعدُهُ رَمَاني

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ القَوَافي فَلَمَّا قَال قَافيَةً هَجَاني

---

(١٣) والله إنَّ هذا الموضع لهو من أغرب وأعجب ما في مقالاته، فهو يتكلَّم كأنَّ له من المِنَن والفضائل عليَّ شيئًا كثيرًا، وكأنَّما هو الَّذي علَّمني وربَّاني وثقَّفني وأكرمني وقرَّبني...، في مجالسه تعلَّمت، وعلى يديه تخرَّجت، والحقيقة أنَّ شيئا من ذلك لم يكن، فأيُّ فضلٍ لك عليَّ يا هذا حتَّى أكون لئيمًا تمرَّد على من أكرمه!! والله لقد عددت كم مرَّة التقيت بك في حياتي كلِّها فلم أجد غير خمس مرَّات، وأحصيتُ كم مجلسًا جلست لك فيه فإذا هي خمسٌ ونصف السَّادس، أو ستٌّ ونصفُ السَّابع، وأزيدك أننا لو ذهبنا نحاقِقُ لِمَنِ المنَّة على الآخر لوجدت المنَّة لي عليك ـ ولا أطلب ثوابها إلَّا من الله ـ، وحسبي أنِّي لَمَّا رددت على ابن الخريف الذي طعن فيك في «منتديات الكل» شكرتني على ذلك، وقلت في مقدِّمة ردك عليه الموسوم بـ«الأنوار الكاشفة»: «أمَّا بعد، فقد قرأت مقال أخينا الفاضل خالد حمودة النافع الماتع في ردّه على متهوّر مجازف جديد... ولا أريد أن أعلّق على ما ذكره أخونا الفاضل خالد في كشف جهل هذا اللَّغوي –بتسكين الغين المعجمة– النَخْوِي؛ في المسائل النحوية، فقد كفى، وشفى؛ فأعطيتُ القوس باريها، وتركتُ المطي وحاديها...»، وأيضًا لمَّا رددتَ على عبد الحميد العربي استظهرت بردودي عليه وقلت في ردِّك عليها المُسمَّى بـ«التَّعليقات» في أوَّل الحلقة الثانية منه: «ومن هنا فإنِّي أُنوِّه وأُشيد بما كتبه أخي الفاضل خالد حمودة، فقد كانت مقالاته محمودة، ويده على رقبة هذا المتعال المتعالم ممدودة، فقد هتك ستره، وكشف عوره، وضيَّق المجاري في عروقه، وكان شوكة في حلوقه. فجزاه الله خيرا».

وأيضًا هممت بإشراكي في دورة فأرسلت إليَّ فقبلت أن أشاركك فيها، والمنَّة في هذا للمطلوب لا للطَّالب؟! نعم، حسن الظن تُشكَر عليه، أمَّا أن تَمُنَّ عليَّ بأنَّك هممت بإشراكي فلا وكلَّا.

أعلِّمهُ الفُتُوَّةَ كلَّ وَقْتٍ فلمَّا طَرَّ شاربُهُ جَفَاني.

جَزَاني لا جزاه الله خيرًا سُلَيمة إنّه شرًّا جزاني

الوجه الثاني: أنّي لقّبته «هابطا» معاملة له بنقيض قصده، لأنّ الرجل قد أصيب بداء الغرور، والإعجاب بالنفس، والاستعلاء، حتى إنّه صار يرى نفسه أنّه منظّر، ومجتهد...؛ وأيضا صار لا يقبل النصح حتى من أقرب الناس إليه ممّن يكبره سنّا ويفوقه علمًا؛ مثل فضيلة الشيخ المحترم المكرم لزهر سنيقرة؛ ولطالما صدع رؤوسنا بعبارة فضفاضة: «سماحة الوالد»[١٤]؛ فأردت أنّ أكبح جماحه، وأهبط استعلاءه، وأجعله يعرف قدره. وهذا ليس عيبًا، ولا مشاحة فيه، فقد يوصف الرجل بخلاف قصده ردعا له وزجرا؛ وتنبيها له وتذكيرا[١٥].

رابعا: قوله في الحاشية: «مع التنبيه على أنّ: «قرأه وصحّحه» لا يلزم منه الموافقة كما يريدون أن يوهموا الناس ويفهموهم» الجواب عنه من وجوه:

أوّلها: أنظر –أخي القارئ– إلى المستوى الذي بلغه خالد حمودة من الجهل، والذي اغترّ به بعض الإخوة السلفيين. «قرأه وصحّحه» لا يعني الموافقة؛ هل تعني إذًا المخالفة؟! أم تعني: لا الموافقة، ولا المخالفة؟! أم هي منزلة بين منزلتين؟!

ومن سبقك إلى هذا، يا حمودة؟! وقال مثل هذه العبارة؟! وَكُتُبُ الحديثِ، والأجزاء الحديثية، والنسخ الخطية، والكتب المسموعة والمقروءة طافحة بعبارة: «قرأه وصحّحه» ونظائرها، وهل قال أحد من الناس: إن هذه العبارة لا تدل على صحة الكتاب

---

(١٤) لا أذكر أنِّي رأيت ولا سمعت محمَّدًا استعمل هذه الكلمة في حقِّه مرَّة واحدةً فضلًا عن أن يكون صدَّع بها رأسك، فهذه الكلمة تُقال في مثل الإمام ابن باز وأضرابه.

(١٥) إنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلۡأَلۡقَٰبِ﴾، فَلَيْتَكَ بسطتَّ علينا من علمك وبيَّنت الفرق بين ما يجوز من التَّنابز وما لا يجوز، ما دُمْتَ ترى عملك هذا جائزًا ولا مشاحَّة فيه.

وإقراره[١٦]؟!

وفي كتب مصطلح الحديث: باب في أقسام أخذ الحديث، وطرق تحمّله؛ وأوّل هذه الطرق والأقسام، وأعلاها: السّماع؛ وهو أن يقرأ الشيخ[١٧]، والتلميذ يسمع. وهو أرفع من العرض؛ والذي هو: أن يقرأ التلميذ، والشيخ يسمع؛ وهذا مذهب جماهير أهل الحديث. قال العراقي في «شرح التبصرة» (٣٨٦): «وجوهُ الأخذ للحديثِ وتحمُّله عن الشيوخِ ثمانيةٌ. فأرفعُ الأقسام وأعلاها عند الأكثرين: السماعُ من لفظ الشيخ».

وقال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ١٥٧): «(وَأوّلها) أي: أعلاها رتبة (سماع لفظ الشيخ أعلى وجوه) أي: طرق (الأخذ) للحديث، وتحمّله عن الشيوخ (عند المعظم) من المحدّثين وغيرهم»[١٨].

كما اهتمّ أهل الحديث بتصحيح الكتاب، عند السماع أو العرض؛ كما روى هشام

---

(١٦) تقدَّم أنَّ المقصود بهذه العبارة في مصطلح النُّسَّاخ والرُّواة قراءةُ الكتاب على الشَّيخ والحالُ أنَّ الشَّيخَ المقروءَ عليه الكتابُ هو مؤلِّفه أو راويه، أمَّا أن يَقرأ الطَّالب على الشيخ كتابَه أو بحثه ليُصحِّحه له الشَّيخُ فهذا أمرٌ آخر.

(١٧) هذا قصورٌ، فالسَّماع لا يكون بقراءة الشَّيخ فقط، بل يكون أيضًا بتحديثه من حفظه، وأنت ذكرت أحد النَّوعين فقط، وأهملت الآخر، قال القاضي عياض في «الإلماع» (٦٩): «الضَّرب الأوَّل: السَّماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى إملاءٍ أو تحديثٍ، **وسواء كان من حفظه أو القراءة من كتابه**»، فالسَّماع يكون بإملاءٍ أو تحديثٍ، وكلٌّ منهما قد يكون حفظًا أو قراءةً.

(١٨) إيراد مسألة التَّحمُّل عن طريق القراءة على الشَّيخ هنا إيغالٌ في التَّخليط، فبعد أن خَرَّج المسألة على القراءة على الشَّيخ بنى عليها مسألةَ التحمُّل، ومقتضى هذا أنَّ الشَّيخ ربيعًا تحمَّل عنه مقالَه ليرويه عنه، أو أنَّ الشيخ جمعة تحمَّل مقالَه عن الشَّيخ ربيع! فيكون الشَّيخ جمعة أوَّل رجلٍ رَوى كتابَه عن غيرِه!! وكلا الأمرين غير ممكن ولا مراد، فيتعيَّن أنَّ إيراد هذه المسألة في هذا الموضع لا محلَّ له.

بن عروة عن أبيه: «أنّه كان يقول: كتبت؟! فأقول: نعم. عرضت كتابك؟! قلت: لا. قال: لم تكتبْ» «الكفاية» (٢٣٧).

وأنشد السويدي[١٩] لنفسه؛ كما في «أدب الإملاء والاستملاء» (١٧٢):

عليك بتصحيح الكتاب معارضًا   فذلك مفروض على المرء واجبُ

ومن لم يُصحِّح بالقراءة خطَّه   فما هو مكتوب ولا هو كاتبُ

وهذا محلّ اتّفاق بين أهل الحديث[٢٠]. قال السخاوي في «فتح المغيث»

---

(١٩) من عادة أهل العلم إذا نقلوا عن عالِمٍ ونَسَبُوه أن ينسبوه النِّسبةَ الَّتي عُرف واشتهر بها، حتَّى إذا أُطلقت عُرف المقصود، وهذه هي فائدة نسبة الكلام إلى صاحبه، ليُعرَف قائلُه ويتميَّز، وهذا ما خالفه جمعة هنا، فنسب الكلام إلى السويدي وأطلقه هكذا، كأنَّه مشهورٌ بهذه النِّسبة معروفٌ بها، وهو إنَّما اختصر الاسم من الكتاب الَّذي نقل منه وهو «أدب الإملاء والاستملاء»، حيث سمَّاه السَّمعاني: «عبد الله بن نصر بن عبد العزيز السويدي»، وهي نسبةٌ إلى أحد أجداده، وليست هي النِّسبة التي يُعرف بها، ومترجموه ينسبونه: المَرَنْدِي، نسبة إلى بلدة في أذربيجان، وهكذا عرَّفه السَّمعاني في «التَّحبير» (١/ ٣٨١ ترجمة: ٣٣٤)، و«الأنساب» (١١/ ٢٥١) وابن الأنباري في «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (٢٩٧)، وانظر: «تاريخ الإسلام» للذَّهبي (١١/ ٧٨٦)، ولم أكتب هذا من جهة تخطئة جمعة، فإنَّه تصرُّف خلاف الذي ينبغي، ولا يرقى إلى درجة الخطأ، وإنَّما الغرضُ الإفادةُ للواقف عليه بطريقة أهل العلم في هذا الباب، والله الموفِّق.

(٢٠) هذا الكلام كلُّه في وادٍ غير الَّذي نحن فيه، فإنَّ التَّصحيح الَّذي تكلَّم عنه والَّذي نَقَل فيه ما نقل، هو أن ينسخ النَّاسخ كتابًا أو جزءً حديثيًّا أو نحو ذلك، ثمَّ يقابله على الأصل الَّذي نقل منه ليستدرك ما قد يكون وقع فيه من الخطأ أو السقط، فأين هذا من مسألتنا الَّتي هي أن يكتب هو مقالةً أو بحثًا أو يؤلِّف كتابًا ثمَّ يقرأه على العالم ليُصحِّحه له، فأين هذا التَّصحيح من ذاك، فالأوَّل تصحيح نَقْلٍ، وهذا تصحيح نَقْدٍ، وبينهما بونٌ شاسع، لأنَّه هنا هو صاحب الكلام فلا يحتاج إلى أصلٍ أو نسخة أخرى يقابل عليها ويُصحِّح!! وهذا ظاهرٌ، والله المستعان.

(٢/ ١٧٣): «(وأجمعوا) أي: أهل الحديث (أخذا) أي: على الأخذ والتحمّل (بها) أي: بالرواية عرضًا وتصحيحها».

فيكون بهذا خالد حمودة –زيادة عن جهله– قد خرق إجماع المحدّثين على جواز العمل بالقراءة، وتصحيحها[٢١].

الوجه الثاني: أنّ قوله هذا يتضمّن تنقّصًا من الشيخ ربيع المدخلي، حيث إنّه يقرأ قراءة مجرّدة سطحية، دون أن يوافق، أو يخالف[٢٢].

الوجه الثالث: أنّ الشيخ ربيعًا قال في ختام قراءة الرسالة: «بارك الله فيك». وهذا إقرار وتأييد؛ فلماذا أخفاها خالد حمودة؟ وهي مثبتة في البيان المنشور في المواقع.

خامسا: قوله: «لأنّ الشيخ ربيعًا يعرف الشيخ جمعة، ولا يعرف المردود عليهم، فسمع من الشيخ جمعة ما عنده». أقول: إنّ حمودة يهرف بما لا يعرف؛ إذ إنّ هذا الكلام يتضمّن الطعن في الشيخ ربيع سلمه الله، وأنّه يحكم بالمحاباة، والمداراة؛ ولا يحكم

---

(٢١) هذا اتِّهامٌ مبنيٌّ على فهمٍ فاسد، أراد أن يُرَكِّب عليَّ خرقَ الإجماع مع الجهل، فوقع في سوء الفهم مع الاتِّهام بالباطل!

(٢٢) هذا إلزامٌ بما لا يلزم، فإنِّي أعرف الشيخ ربيعًا وأعرف دقَّته وفهمَه ونظرَهُ في العلم، وجوابُك فيه مجانبةٌ للصَّواب في مسائل، وهذا مع غيره ممَّا ذكرتُه في جوابي الأوَّل هو ما حملني على أن قلتُ ما قلت، فكلامي قائمٌ على حسن الظنِّ بالشَّيخ، لا على الطَّعن فيه!

وقد حقَّق الله تعالى ظنِّي في الشَّيخ الإمام، فلقد حدَّثني الثِّقة من إخواني أنَّ الشَّيخ ربيعًا أخبره بعدم رضاه على ما فعل جمعة، وأنَّه صوَّر له القضيَّة على خلاف ما هي عليه، ولم يكن الشَّيخ يعلم ما يريد بكلامِه، ولا مَن يقصدهم بردِّه، ولذلك لمَّا استقرأ الحال وتبيَّن له الأمر، تكلَّم بعد ذلك، وسجَّل نصائحَ لأهل الجزائر، فيها الدَّعوة إلى الاجتماع، وعدم السَّماع للمفرِّقين، فالحمدُ لله على إنعامِه وإحسانِه.

بالعلم، والعدل[٢٣].

سادسا: قوله: «لم يتكلّم بموافقته أو تأييده، لم يحصل من الشيخ ربيع شيء من ذلك». الجواب: أنّ هذا من الخيانة العلمية، إذ تنقل بعض العبارة لتوهم القرّاء، وتقنعهم برأيك، وتتعامى عن العبارة الأخرى؛ فأين أنت من قول الشيخ الربيع: «بارك الله فيك»؟![٢٤] وهي مثبتة في المقال. فهل حالك إلا كحال من قرأ قوله تعالى: {فويل للمصلين} وسكت، ولم يكمل قراءة: {الذين هم عن صلاتهم ساهون}[٢٥]؟! فأشبهت بحال[٢٦] الشاعر البائس القائل:

---

(٢٣) هذا إلزامٌ آخر، وهو غير لازم أيضًا، لأنَّ ما ذكرتُه من أنَّ الشَّيخ ربيعًا لا يعرف المردود عليهم ويعرف الشَّيخ جمعة، يعني أن الشَّيخ حَكَم بالظاهر، وقد قال النبيُّ ﷺ كما في «الصَّحيحين»: «**إنَّكم تختصمون إليَّ، ولعلَّ بعضَكُم ألحَنُ بحجَّته من بعض، فمن قضيتُ له بحقِّ أخيه شيئًا بقولِه فإنَّما أقطعُ له قطعة من النَّار فلا يأخذها**»، واللَّفظ للبخاريِّ في الشَّهادات (٢٦٨٠)، وفيه تصريحٌ أنَّه قضى له بقوله، أي: بسبب قوله. فهل يعني هذا أنَّه ﷺ حَكَم بالمحاباة؟! حاشاه بأبي هو وأمِّي، وإنَّما المراد أنَّه قضى بحسب ما سمع، كما ذكرت أنا عن الشَّيخ ربيع أنَّه أقرَّه بناءً على ظاهر الحال.

(٢٤) الَّذي يقرأ زعمَه أنِّي خنت الأمانة بالحذفِ يظنُّ أنِّي حذفت تصريحًا من الشَّيخ بموافقة الرَّجل أو الإذن بالنَّشر، أو حذفتُ من كلام الشَّيخ شيئًا يفسد به معنى كلامه ويتغيَّر مقصده ومراده، ثمَّ إذا بالحال أنِّي لم أنقل أنَّه قال له في آخر القراءة: «بارك الله فيك»!! والحقيقة أني لم أنقله مع وقوفي عليه لأنَّ من المتعارف عليه أن من قرأ عليك شيئًا أو جلس معك أو كلَّمك تقول في آخر الكلام أو المجلس: «بارك الله فيك» ونحوها، فلم أنقلها لأنَّها من مألوف الخطاب في نظري.

(٢٥) هذا تشبيهٌ بعيد، لأنَّ الاقتصار على الآية الأولى يُفهِم غير المراد، بخلاف الحال فيما لم أنقله من الكلام، ولو فرضنا أنَّها ليست كذلك فمن الظُّلم أن أُشَبَّه بالشَّاعر الماجن الَّذي حرَّف القرآن، وكذب على الله تعالى في قوله، والله المستعان.

(٢٦) هكذا قال! والصَّواب: فأشبهت حالَ الشَّاعر.

ما قال ربّك ويل للذين سكروا ولكن قال ويل للمصلّينا[٢٧]

سابعا: قوله «بل عندنا قرينة واضحة تبعث على الشك في هذا التأييد المزعوم، وهي أنّ رسالة الشيخ جمعة حذفت من «شبكة سحاب» ثلاث مرات ....» والجواب عنه من أوجه:

أولها: أنّ هذه القرينة أوهى من بيت العنكبوت، إذ كان يسعك أن تتّصل بإدارة «سحاب»، وتسألهم عن سبب حذف المقال.

الوجه الثاني: أنّ هناك مقالات كثيرة مؤيّدة لكما قد حذفت من «سحاب السلفية»؛ منها صوتية الشيخ عبد الغني، وتزكيته للرباعي.

ومنها مقال صهرك محمد فضيل، الذي أخذته الحميّة الجاهلية[٢٨]، والذي كشف فيه عن جهله، ظنّا منه أنّ لقب: مسجل بقسم الدكتوراه[٢٩] ينفعه. وغيرهما.

---

(٢٧) هكذا أنشد هذا البيت، فكَسَره في موضعين، وأفسده مرَّتين، وجمع له فساد الوزن إلى فساد المعنى، والصَّواب في إنشاده:

ما قال ربُّك ويلٌ **للأُلى** سكروا **وإنَّما** قال ويلٌ للمصلينا

ويُروى: «لكنَّما».

(٢٨) اسمه خالد، لا محمَّد، وما أكثر ما تُعْمِي العجلةُ عن تحرير الصَّواب، والَّذي يظهر من حالِ خَالِد ومقالِه ـ والله حسيبُه ـ أنَّه كتب ما كتب حَمِيَّة للكتاب والسنَّة وانتصارًا لهما، فإنَّهما جاءا بتعبيد النَّاس لله عزَّوجل، وأراد ذلك المردود عليه أن يُعَبِّدهم للمشايخ، فانبرى له خالدٌ فقذفَه براجماتِ الوحي الَّتي نقضت بيانه وهدمت أركانه، والحمد لله.

على أنَّ قولك جازمًا: «أخذته الحمية الجاهلية» قطعٌ على نيَّته، فلعلَّك شققت عن صدره فعرفت الحامل له على ردِّه، والله المستعان!

(٢٩) «مسجَّل بقسم الدكتوراه» وصفٌ وليس لقبًا!! ولعلَّك وَهِلتَ إلى ما يُقالُ من لفظ «الألقاب العلميَّة»، فهذا إنَّما يكون ـ عند القائل به ـ حيث أطلق اللَّقب مجرَّدًا، لا حيث تكون جملة كاملة مثل «مسجل في قسم الدكتوراه».

فهل تعتبر هذه قرينة واضحة تبعث على الشكّ؟!

الوجه الثالث: أنّ كلامه هذا يتضمّن الطعن في الشيخ الربيع؛ إذ كيف يتقوّل عليه، وينشر عليه الكذب في «سحاب»، وهو لا ينكر[٣٠].

الوجه الرابع: أنّ كلامه هذا يتضمّن طعن[٣١] في الشيخ محمد بن هادي أيضا.

فحقًّا قراءة شيخنا الإمام الشيخ ربيع بن هادي للرسالة قضت مضاجعكم، وحيّرت عقولهم، وكشفت أمرهم، وكانت اختبارًا لهم؛ إذ لطالما قالوا: شيخنا الشيخ ربيع....؛ فلمّا جاءهم كلامه ضربوه عرض الحائط[٣٢] بتأويلات فاسدة[٣٣].

---

(٣٠) هذا إلزام آخر غير لازم، وكأنَّ الرَّجل درس ديوان «لزوم ما لا يلزم»، فنسج على منواله: الإلزام بما لا يلزم!

(٣١) الصَّواب: «طعنًا»، لأنه مفعول لـ«يتضمَّن».

وأنا أبرأ إلى الله تعالى من الطعن في أحد من علماء أهل السنَّة وأعلامها، وأسأل الله أن يجعلني سليم القلب واللِّسان لكلِّ مسلمٍ لا مُوجِب للطَّعن فيه، وأقول: «**ربَّنا اغفر لنا ولإخواننا الَّذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعل في قلوبنا غِلًّا للَّذين آمنوا ربَّنا إنَّك رؤوف رحيم**».

(٣٢) الصَّواب أن يقول: «ضربوا به عرض الحائط»، وقد تكرَّر منه هذا الخطأ، وقلتُ سابقًا في مقالي الموسوم بـ«بيان جهل ذي البأو»: «يُقال: ضرب بكذا عُرض الحائط، ولا يقال: ضرب كذا عُرض الحائط، وإن كان له وجهٌ في اللُّغة، لكنَّها عبارة جرت مجرى المَثَل فلا تُغيَّر، والأمرُ في ذلك سهلٌ، فهذه من الأخطاء الَّتي لا يسلم منها أحدٌ».

ومن اللَّطائف أنِّي غلَّطته يومئذٍ في هذه العبارة وأنا في مقام الدِّفاع عنه، واليوم أغلِّطه فيها وأنا في مقام الرَّدِّ عليه.

(٣٣) الحقيقة أنَّ الَّذي ضرب بكلام الشَّيخ ربيع عرض الحائط هو جمعة نفسه، فإنَّ الشيخ ربيعًا ـ حفظه الله ـ بعد أن اطَّلع على القضيَّة وتتبَّع الأحداث سجَّل صوتيتين اثنتين ينصح فيهما السَّلفيين في الجزائر بالاجتماع والتآلف والتآخي وعدم السماع للمفرِّقين كائنًا من كان المُفرِّق، فضرب جمعة بكلامه عرض الحائط، بل أوَّله تأويلًا فاسدًا، وحتى يقف القارئ على جلية الأمر أنقل بعض ما جاء في الكلمة الثانية للشيخ ربيع، وقد كانت يوم السبت (١٩ ربيع الآخر ١٤٣٩). =

= قال حفظه الله: «فلقد بلغني أنَّ هناك خلافات قائمة بين الإخوان السلفيين في الجزائر، وما كان يُنْتَظَر هذا منهم، لقد كانت دعوتهم قوية حينما كانت كلمتهم واحدة، واجتماعهم على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، ولقد بلغني أنَّ هذه الخلافات أثَّرت تأثيرًا كبيرًا على الدَّعوة السَّلفية وشوَّهتها...» إلى آخر كلامه حفظه الله.

هذا ضربُه بكلام الشَّيخ عرض الحائط، وأمَّا تأويله التأويل الفاسد فإن الشيخ ربيعًا دعا إلى الاجتماع ونبذ الخلاف وعدم السَّماع للمفرِّقين، وسمَّى ممَّن دعاهم إلى الاجتماع الشَّيخَ فركوسًا والشَّيخ عز الدين، ومعلوم أنَّ أحدهما في طرفٍ، والآخر في طرف الخلافِ الثَّاني، فمن زعم أنَّ الشيخ ربيعًا نصح بأحد الطَّرفين دون الآخر، ودعا إلى التزام أقواله وما ينصح به فقد تلاعب بكلام الشَّيخ وحرَّفه.

وقد سئل الشيخ جمعة: ما هو تعليقكم على صوتية الشيخ ربيع التي ذكر فيها الشيخ عز الدين؟ فقال: «**صحيح نلتزم بوصية الشيخ فركوس**»، ولما استُشْكِل هذا الجواب الَّذي فيه جمعٌ بين النَّقيضين ـ كلام الشَّيخ ربيع وكلام الشَّيخ فركوس ـ قال له بعضُ الشَّباب متفيْهِقًا لا متفقِّهًا: الَّذي فهمته من نصيحة العلامة ربيع هو: عندما قال العلامة ربيع بن هادي المدخلي ارجعوا إلى الشيخ فركوس قال الشيخ جمعة بلزوم نصيحة الشيخ فركوس وفقًا لنصيحة العلامة ربيع بن هادي المدخلي فلا تعارض ولله الحمد، شيخنا هل فهمي سليم؟ فقال له: «نعم، سلم فهمك»، فقد ظهر مَنْ الَّذي ضرب بكلام الشيخ ربيع عرض الحائط بتأويلاتٍ فاسدة.

هنا نهاية الحلقة الأولى من ردِّه، وقد تبيَّن ما فيها من الخلل والقصور، والعيِّ والتَّهويل، والجمع بين المختلفات، والخروج عن محل النِّزاع، ومع ذلك فقد علَّق عليها أحد الشُّيوخ من مناصريه قائلًا: «جزى الله خيرا أخي الحبيب الشيخ عبدالمجيد على هذا **الرد العلمي الرصين المرصع بتلك الدرر السلفية والفوائد العلمية والتنبيهات المنهجية**، الدالة على **الرسوخ ودقة الفهم والاستنباط** التي جادت به جعبته وفاضت بها قريحته، **فشكرا لك يا حمودة أن كنت سببا في هذا الخير!!**».

والله إنَّ هذا لَهُوَ الإفلاس حقًّا وصدقًا، فهنيئًا لكم هذا الخير الوفير والعلوم المنوَّعة الَّتي جاءكم بها الشَّيخ جمعة.

الجواب عن الجواب وردع الطَّاعن العَيَّاب

-جواب عن رسالة خالد حمودة-

الحلقة الثانية: في بيان أكاذيب حمودة

أولا: قوله: «تمهيد: في يوم (١٦ أكتوبر ٢٠١٧) .....» إلخ والجواب عنه من وجهين:

أولهما: رمتني بدائها وانسلّت، فأخاطبك بلغتك، وَأُنكر عليك ما أنكرته عليَّ فأقول: قد قلتَ: «إنّ المحادثة كانت في الخاص بيني وبينك، فلا أدري كيف استجزت نقلها وإخراجها...... فكان ينبغي أن تكون في أعلى مقامات تحقيق الأمانة ....وحسبي بهذا عثرة» فأنت تقدّم درسًا في هذا، فهلا سألت نفسك: كيف لا تدري أنّك استجزت نقل الجلسة وإخراجها...» أليست هذه عثرة؟![٣٤]

يا أيّها الرجل المعلّم غيره *** هلاّ لنفسك كان ذا التعليم

وإن كنتُ لا أمانع من ذلك؛ لأنّه ليس لي مجلس خاص ومجلس عام .

الوجه الثاني : تدّعي أنّك طلبت العلم حتى لا تكون إمّعة، وأنت تتقيد وتعتمد

(٣٤) هذه حَيْدَةٌ عن الجواب ومراوغة، لأنَّك إن كنت تُسَلِّم أنّها عثرةٌ فلا بدَّ من الاعتذار والتَّوبة، وإن لم تكن تُسَلِّم فلم تُبَيِّن ذلك.

أما أنا فأقول: كلَّا ليست عثرة منِّي، لأنِّي لم أنقل طعنك في أولئك المشايخ إلَّا بعد أن أعلنته ونشرته، وسمعه منك كثيرٌ من الناس، وبلغ المشايخَ هؤلاء وغيرهم، فلم آتهم بجديد، ولم أنقل من كلامك ما لم يعرفه النَّاس منك، فإنَّ التَّحريش هو «الإغراء وتغيير القلوب والتقاطع» كما قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٠٢٦)، وهذا إنَّما يحصل لو نقلت لهم ما لم يعلموه من كلامك، كالَّذي وقع منك فيما سردته لك في جوابي على رسالتك.

التاريخ الافرنجي: (١٦ أكتوبر ٢٠١٧). هل عزّ عليك التاريخ الإسلامي؟![٣٥]

ثانيا: قوله: «فلمّا تكلّم الشيخ فهمنا منه أنّه يظن أنّنا نحن من طلب منه اللّقاء به ....» الجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنّ هذا كذب، فلست أنا من طلب اللقاء[٣٦]، بل صاحبك محمد كان يسعى وراءه مذ أكثر من شهر، حتى كادت أن تتفطّر قدماه بسبب سعيه لهذا اللّقاء، وكنت في أكثر الأحوال اعتذر.

الوجه الثاني: أنّك توهم بذلك: أنّ مثلك لا يَأتي بل يُؤْتى إليه، ويرجع إليه في النوازل المدلهمّة ويستشار في القضايا الدعوية ...؛ ولهذا فهمت منّي[٣٧]: «أنّه يظن أنّنا نحن من طلب اللقاء معه».

ثالثا: قوله: «... وطلبت منه توضيحا بخصوص ما يبلغنا من تحذيره وكلامه في الشيخين الفاضلين: عزالدين رمضاني ورضا بوشامة» الجواب عنه من وجهين:

أولهما: لقد قدّمت درسا في الوشاية، فما بالك تقع فيها إلى الأذقان[٣٨]، كما سيأتي الكلام عليها في موضعها؛ وصدق فيك قول أبي الأسود الدؤلي:

---

(٣٥) هذا التركيب: «**عزَّ عليك التَّاريخ الإسلامي**» تركيب فاسد فيما يظهر لي، لأنه يُقال: عزَّ عليك أن تفعل كذا، ومعناه اشتدَّ عليك وثَقُل، ولا يُقال: عزَّ عليك كذا، على أنِّي أرَّختُ بالتَّاريخ الإفرنجي لأنِّي رجعتُ إلى ما أرسلته إليك بعد المجلس فوجدته مؤرَّخًا في الهاتف بالإفرنجي، فنقلته كما وجدته ولم أتكلَّف تحويل التَّاريخ.

(٣٦) هذا يوهم أني قلت: إنَّه هو من طلب اللِّقاء، والحالُ أنِّي احترزت من هذا فقلت: «وكان مرافقُ الشَّيخِ أخبرنا أنَّ الشيخ يريد اللِّقاء معنا، فتجهَّزنا لذلك واستقبلناه، فلمَّا تكلَّم الشيخ فهمنا منه أنَّه يظنُّ أنَّنا نحنُ من طلب اللِّقاء معه»، فأين الكذب في هذا؟

(٣٧) صرَّحت في جوابي أنِّي فهمت هذا من مرافقه لا منه هو.

(٣٨) تقدم التَّنبيه إلى أن كلامه فيهما قد بلغ الآفاق، فذكري له ليس من الوشاية في شيء.

لا تنه عن خلق و تأتي مثله ***عار عليك إذا فعلت عظيم

الوجه الثاني: أنّ هذا كذب محض، لم نتطرّق أصلا إلى الكلام في الشيخ عزالدين، وذكر الملاحظات على بيانه ليست[٣٩] طعنًا فيه، فلا يزال أهل العلم يردّ بعضهم على بعض، ولم يعتبر ذلك طعنا[٤٠]. لكن –للأسف– ألفيتك جاهلاً بمبادئ العلوم.

رابعا: قوله: «وممّا جرى في أثناء حديثه أنّه طعن لنا في خمسة من المشايخ الكبار، وسماهم «عصابة»، وهم المشايخ الفضلاء: «عز الدين رمضاني، وعبد الخالق ماضي، ورضا بوشامة، وتوفيق عمروني، وعثمان عيسي».

والجواب عنه من وجوه:

أولهما: أنّ هذه ليست وشاية في قاموسك[٤١]، وقد وعظتني بها

تصف الدّواء لذي السّقام وذي الضنى   كيما يصح به و أنت سقيم

وأراك تصلح بالرشاد عقولنا   نصحا وأنت من الرشاد عديم

الوجه الثاني: أنّ من ذكرت أسماءهم لم يرد ذكر أسمائهم في الجلسة ما عدا

---

(٣٩) الصَّواب: ليس، لأنه يرجع إلى «ذكره».

(٤٠) هذا الموضع من طرائف الجواب، فإن الرَّجل قد ملأ الدنيا طعنًا في الرَّجلين الفاضلين وفي إخوانهما من مشايخ الإصلاح، وألَّب عليهما السُّفهاء، وهيَّج عليهما الدَّهماء، ثمَّ يأتي فيقول: لا يزال أهل العلم يردُّ بعضهم على بعض، ويحك! فَلِمَ إذن هذه الحرب الَّتي دوَّخت السَّلفيِّين في الجزائر وخارجها!! أما والله إنَّ هذا لعجيب!

والأعجب منه أن يقرأ هذا الكلام من يتبعك ممَّن يدَّعي العلم والفهم فيُصدِّقك فيه ولا يستشكله!!

(٤١) تقدم أنَّها ليست وشاية، لأنِّي نقلتُ ما عُرف عنه واشتهر به.

رضا[٤٢].

الوجه الثالث: زعمت أني طعنت في هؤلاء بناء على قولي: «عصابة». فأنا أسألك: هل في قاموسك: أنّ معنى «العصابة» الطعن[٤٣]؛ اللهم إلا إذا كنت مولعا بأفلام الهوليوود[٤٤].

الوجه الرابع: أنّ العصابة معناه[٤٥]: الجماعة من النّاس. وهذا ما قصدته؛ أعنى الجماعة المتبقّية في دار الفضيلة[٤٦].

---

(٤٢) هنا أقول: قد رضيتُ لك من المنزلة ما رضيتَهُ لنفسك، فقد كنتُ أظنُّ أنَّك في هذا الموضع بين خيارين: إمَّا أن تُسَلِّم بطعنك في هؤلاء الفضلاء وتذكر حجَّتك فيه كما هو دأبُ أهل العلم منذ القديم، وإمَّا أن تُغْضِيَ عن هذا الموضع فتتجاوزه ولا تجيب عنه! أمَّا أن تنكره فلم يخطر ببالي، وإذا كنت أنت تُكذِّبني من غير بيِّنة بل بمجرد الدَّعوى اتِّكالا على أنَّ قارئي كلامك سيصدِّقونك، فقد وقعت هنا على أمِّ رأسك، لأنَّ كلامَك نفسه يدينك، فلقد قلتَ بعد أسطر قليلة: «طلبتما مني أن تكلِّما هؤلاء»، فيا أيُّها الرَّجل! مادام أنَّه لم يَجْرِ ذكرُ أسماء القوم إلا رضا فمن «هؤلاء» الَّذين طلبنا أن نكلِّمهم؟ وفِيمَ طلبنا أن نكلِّمَهُم؟

(٤٣) معنى العصابة في اللُّغة لا يقتضي الطَّعن، لكنَّه في العرف الشَّائع طعنٌ قبيحٌ، وليس هذا في قاموسي فحسب، بل هو المعنى العُرفِيُّ الَّذي لا يكاد يفهم النَّاس الآن سواه عند الإطلاق، قال صاحب «معجم اللُّغة العربية المعاصرة» ٢/ (١٥٠٦) في تعريف العصابة: «جماعةٌ من النَّاس أو الجيران أو الطَّير، **وأصبحت الآن تُطْلَقُ على مجموعة منظَّمة من المجرمين**».

(٤٤) هذا من كلام السُّوقَة، وليس من عادة أهل العلم استعمال الألفاظ المبتذلة الَّتي يتداولها العامَّة والسُّوقة من الناس، وأهل الأدب يستهجنون ذلك غاية الاستهجان! ولقد تنزَّلتُ في قولي إنَّها سُوقية، فلو كتب عاميٌّ سُوقِيٌّ ردًّا لتجنَّب هذه الكلمة وأَنِفَ منها، والله المستعان.

(٤٥) كذا، والصَّواب: «معناها».

(٤٦) هذا أيضًا من لطائف هذا الجواب، كلَّا بل هو من الأعاجيب! ولقد تحيَّرتُ وأنا أقرأ هذا الكلام كيف استطاع أن يقوله، وتحيَّرت في أتباعه لمَّا يَقِفُون على كلامه هذا كيف سيقبلونه، فإنَّ =

الوجه الخامس: أنّك حملت العصابة على وجه الطعن، وذكرت أسماء المشايخ: «عز الدين رمضاني، وعبد الخالق ماضي، ورضا بوشامة، وتوفيق عمروني، وعثمان عيسي»؛ وأين الشيخ عبد الغني، والشيخ عبد الحكيم دعاس[٤٧]، والشيخ عمر الحاج؟! فإذا حملت كلامي على الطعن فينبغي أن تشمل البقية[٤٨]، وهذه مكابرة؛ وإذا استثنيتهم فتستثني البقية، ويظهر فجورك وكذبك. وإن زعمت و أقررت أن الشيخ عبد الغني يعرفك منذ عشرين سنة فهل هذه المدة تجعل الوالد ينسى ولده[٤٩].

خامسا: قوله: «وقد انفصل المجلس على هذا» الجواب: أنّ هذا كذب آخر، لم ينفصل المجلس على ذلك، بل انفصل على أنّكما طلبتما منّي أن تكلّمَا هؤلاء، فأمرتكما بالعدول، وأنّ الأمر ليس إليكما؛ ثم طلبتما منّي النصيحة فأجبتكما بأن تلتزِمَا الصّمت،

= من المعلوم الشائع الَّذي لا يختلف فيه الناس أنَّ المخاطبة تكون بحسب ما اعتاده الناس وأَلِفُوه، ولهذا كانت الحقيقة العرفية مقدَّمة على الحقيقة اللُّغوية عند تعارضهما، وقد استقرَّ استعمال النَّاس لهذه الكلمة في معناها المذموم، الَّذي هو الجماعة المفسدة، وهذا هو مراده من كلامه، ولا يدلُّ السِّياق والمجلس كلُّه إلَّا عليه، لكن ما دمت رضيت لنفسك هذا الرَّوغان فقد رضيتُه لك أيضًا.

(٤٧) كذا، وهو «دهاس»، وهو خطأ كتابي، (إلا إن كان اسمه في الوثائق الرسميَّة كذلك).

(٤٨) الظاهر أنَّك نسيت، وإلَّا فقد كنت تطعن في هؤلاء الذين ذكرتُ أسماءهم، واستعملتَ في طعنك فيهم لفظ: «الخمسة»، فسألتك أن تعيد عليَّ أسماءهم، فسمَّيْتَ لي من ذكرتُهم في المقال، فقال لك محمَّد: والشيخ عمر الحاج؟ قلت له: «إن دافع عنهم يُلحَقُ بهم».

وليست هذه من الوشاية، لأنَّك قلت هذا الكلام لغيرنا ونشروه عنك وبلغ الشَّيخ عمر ـ حفظه الله ـ.

(٤٩) هذه إلزامات بعيدة ومراوغات غير مجدية، فقد سمَّيتَ أولئك الخمسة وطعنت فيهم، فإن كنت ناسيًا فقد ذكَّرتك، وإن غير ذلك فأنت وما تختار.

على أنَّ قوله: «ينسى الوالد ولده» كأنَّها مقلوبة، مراده: ينسى الولد والده.

كما أوصى بذلك شيخنا العلامة محمد علي فركوس لكن استنكفتما و امتنعتما من قبول النصيحة و أبيتما إلا أن تحشرا أنفكما(٥٠).

سادسا: قوله: «فأنا لم أظهر له اعتراضا، بل أظهرت الموافقة حتى أتجنّب المواجهة معه» والجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّ هذه مداهنة مذمومة؛ وهي ضرب من النّفاق، نعوذ بالله منه؛ إذ كيف تظهر خلاف ما تبطن، لا سيّما في المسائل العلمية(٥١).

الوجه الثاني: أنّك زعمت أنّك طلبت العلم حتى لا تكون إمّعة، وطالب العلم المتّبع

---

(٥٠) هذا غلط قبيح، فليس لي ولمحمَّد أنفٌ واحد حتى يقول: «أنفكما»، فكان عليه أن يقول أَنْفَيْكُما، أو أنوفكما، وهذا الثَّاني أفصح، وبه جاء التَّنزيل.

ثم إنِّي لم أحشر أنفي كما زعم، بل سكتُّ وتجنبتُ هذه المسألة برمَّتها، وحذفتُ ما كنتُ أيدتُّ به بيانَ الشَّيخ عز الدين كما سيأتي في كلامك، وزدتُّ على ذلك أنِّي استقلتُ من الإشراف في «منتديات التَّصفية والتَّربية» بعد أن راسلتني تطلب منِّي التَّعليق على مقالٍ فيها يتعلَّق بالقضيَّة في ظاهر ألفاظِه، كلُّ هذا حتَّى لا أُدخَل في هذه القضيَّة، فلمَّا طعنتَ في أخي محمَّد ذلك الطعن الَّذي لا يجوز السُّكوت عنه دافعتُ عنه بما أعتقد وتجنَّبتُ ذكركَ أو الإشارة إلى طعنك، ومع ذلك كلِّه كانَ منك الَّذي كان، فالله حسيبُك.

(٥١) كلا، ليست مداهنة مذمومة، بل هو عملٌ مشروع، أن لا تُظْهِر للشَّخص الَّذي تخشى شرَّه مخالفةً أو مناكفة، وقد فعَلَه سيِّد الأولين والآخرين وإمام المتَّقين محمَّد بن عبد الله ﷺ حين استأذن عليه رجلٌ فقال: «ائذنوا له، فلبئس ابن العشيرة، أو بئس رجل العشيرة» فلمَّا دخل عليه ألان له القول، قالت عائشة رضي الله عنها: فقلت: يا رسول الله! قلت له الذي قلت، ثمَّ ألنت له القول؟ قال: «**يا عائشة! إنَّ شرَّ النَّاس منزلةً عند الله يوم القيامة، من وَدَعَه، أو تركَه الناس اتقاء فُحشه**»، متَّفق عليه، فهذا يدلُّ على أنَّه ليس كلُّ من أظهر خلافَ ما يُبطِن يُعتبر ذلك منه ضربًا من النِّفاق.

غير الإمَّعِ لا يكون هذا من آدابه، بل من آدابه أن يناقش بالحجّة، سيما وقد فتحت لك باب صدري، ولم أجابهك بالتعصّب.

الوجه الثالث: أنّك لم تظهر لي اعتراضا في وجهي؛ وأظهرته في ظهري[٥٢]، بنشرك لرسالتك، ولجوابك الذي حشوته بالطعون.

سابعا : قوله: «وأمّا أخي محمد .....و(الصوتيتان محفوظتان وسننشرهما إن احتجنا إلى ذلك» الجواب من وجهين:

أولهما: أنّ هذا تهديد[٥٣]، وكأنّ الصوتيّين تحملان أسرارًا يُخشى من كشفها؛ فهذا من أساليب المراوغة والمغالطة، وطالب العلم ينبغي أن يتحلّى بالصّدق والصّدع بالحقّ.

الوجه الثاني: أقول لك: يا ليتك تخرجهما وتنشرهما؛ لا سيما وفيهما إقرار صاحبك محمد على[٥٤] أني أعلم من الشيخ عزالدين وان كان أكبر منك سنا ، الذي غمزتني به[٥٥]؛ كما سيأتي الجواب عليه في موضعه.

وأقول أيضا: لا تنس أن تخرج معهما رسالتك، ورسالة صاحبك؛ اللتين تضمنتا

---

(٥٢) لم أظهر لك الاعتراض قبل أن تجاهرني وإخواني بالسبِّ والطَّعن، فلمَّا جهرتَ لم يكن بدٌّ من مواجهتك.

(٥٣) ليس كذلك، بل المراد كما هو ظاهرٌ الإخبارُ عن أنَّهما موجودتان حتَّى إذا نازعتَ فيما ذكرتُه من أنَّه التزم معك الأدب يمكن نشرهما، ليحكم النَّاس هل أساء الأدب معك أم لا.

(٥٤) الصَّواب حذف «على»، فتقول: «إقرار صاحبك محمَّد أني».

وإن تعجب فاعجب أيُّها اللَّبيب من نقله لهذه الشَّهادة! وما الغرض من ذلك؟

(٥٥) الضَّمائر هنا متداخلة والمعنى لا يكاد يُفهم، واحتفظ بهذا الموضع فسأحيل عليه لاحقًا إن شاء الله.

الإكرام، والإعظام، والابتهاج باللقاء[٥٦].

ثامنا: قوله: «فكان هذا هو سبب حنق الشيخ جمعة على محمد، وادّعى أنّه أساء معه الأدب» والجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّ هذا ليس بتحريش في قاموسك[٥٧].

الوجه الثاني: أنّ هذا كذب وافتراء، بدليل أنّي تكتّمت عليكما، ولم أخبر بها في أوّل الأمر حتى الشيخ لزهر، ولم اشتكه[٥٨] من محمد.

الوجه الثالث: أنّ هذا أيضا كذب وافتراء؛ إذ سبب ردّي على مرابط ليس هو الصوتيتين، كما زعمت[٥٩]؛ بل سبب ردي عليه هو تغريداته في الغرف المغلقة والمعلنة؛ وغمزه فيَّ وفِي من كانت له اليد الحسنى عليه، سماحة والده[٦٠] الشيخ لزهر سنيقرة. والفارق الزّمني بينها يؤكّد ما أقول، ويكشف كذبك وادّعائك.

تاسعا : قوله: «فلمّا كتب محمد الحلقة الأولى من مقاله «بلاسم الجراح»، قال فيه الشيخ جمعة كلاما شديدا، وسمّاه هابطا» والجواب عنه من وجهين:

---

(٥٦) هذه شهادة منك تؤرِّخ بها لحسن أدبنا معك وحرصنا على سلامة صدرك.

(٥٧) سبق الجواب عن هذا.

(٥٨) الصَّواب: «أشتكه» بهمزة قطع، وهو خطأ كتابي لا غير.

(٥٩) الظَّاهر أنَّ الشَّيخ يكتب من غير مراجعةٍ للجواب الَّذي يردُّ عليه، ولعلَّه يكتب ممَّا علق في ذهنه منه فيَهِمُ ويَغْلِط، ويسارع إلى التُّهمة بالكذب! وإلَّا فأنا لم أقل: إنَّ الصَّوتيتن كانتا سبب الردِّ، بل قلت (ص: ٤) إنَّهما كانتا سبب حنقك عليه، فإنَّك بعد الصَّوتيَّتين حظرته لئلَّا يتواصل معك، وبدأت تطعن فيه، وقلت: «مرابط فكَّ رباطه» كما بلغنا عن جلسائك، ثمَّ لمَّا كتب ما كتب في البلاسم وغيره جاء ردُّك عليه وكلامك فيه.

(٦٠) تقدَّم أن لفظ «سماحة» ليس هذا موضعه.

أحدهما: أنّ هذا ليس بتحريش أيضا في قاموسك[٦١].

الوجه الثاني: أنّ هذا أيضا كذب آخر؛ وهو أنّي لقّبته كذلك بعد تغريداته، وليس بعد ما سوّدته يده في «بلاسم الجراح»[٦٢].

(٦١) من لطائف هذا الجواب ـ وقد كثرت لطائفه ـ أنَّه يُلقِّب الرَّجل بالهابط، ويَشِيعُ على الألسن، ويُذكَر في المجالس العامَّة والخاصَّة، ثمَّ إذا قلتُ له أنا منكرًا عليه: سمَّيته هابطا، يجعله تحريشا!! أيُّ فَهْمٍ هذا؟!

(٦٢) هذه إحالة على جهالة، ولو كنتَ ثبتًا أمينًا لذكرت التَّغريدات الَّتي تَعنِيهَا حتَّى نقارن بينها وبين تاريخ المقال.

أولا: قوله: «أمّا الجواب الإجمالي عن أسئلة الشيخ فهو أنّه لا يلزم من دفاعي عن محمد أنّني أنصر وأقرّ كل ما يقوله هو وينشره، هذا ما عليه النّاس جميعـًا».

- والجواب من وجوه:

أولها: أنّ الذي عليه البُلَغاء أنّ الكلام يُراعى فيه المطابقة لمقتضى الحال والمقام؛ بحيث يكون وِفق الغرض الذي سِيق له؛ فأنت أثنيت عليه في مقام النَّقد والرَّد، فيقتضي موافقته على ما هو عليه(٦٣).

وهذا يدلّ على أنّك تكتب ما خطر ببالك، ولا تراعي قواعد الكتابة؛ ويدلّ أيضا

---

(٦٣) هذا تَقَوُّلٌ على قواعد البلاغة، وعلى أهلِ العلم، فنعَم، أثنيتُ عليه بعد طعنك فيه، ولا يلزم من ذلك أنّي أوافقه في كلِّ ما يقوله ويقرِّره، وإلَّا فسَمِّ لنا مَنْ مِن أهل العلم نصَّ على أنَّ الثَّناء على الرَّجل في مقام الردِّ على من طعن فيه يُعتبَرُ موافقة له في أقواله كلِّها، ثمَّ ها أنت تزعم أن الشَّيخ عز الدين طعن في السلفيين أكثر من عشرين طعنة، وقد دافع عنه الشَّيخ ربيع والشَّيخ عبيد الجابري ـ حفظهما الله ـ فهل تنسب إليهما الأخطاء الَّتي تُنكِرُها على الشَّيخ وتردُّ عليه بسببها وتجعلهما موافقين له فيها؟!

إنَّ الدفاع عن شخصٍ في مقام النَّقدِ والرَّدِّ قد يكون موافقةً له، وقد يكون المدافع يرى أنَّ سبب النَّقد غير ثابت فيدافع عنه، وقد يكون رأى أنَّ الرَّادَّ والنَّاقد أعطى الخطأ أكثر من حجمه وحَكَمَ على الشَّخص بأكثر ممَّا يستحقُّ، وهذا كلُّه ألغاه جمعة وزعم أنَّ قواعد البلاغة تقتضي أن من دافع عن شخص في موقفٍ مقامَ الرَّدِّ فقَد وافَقَهُ!!

على جهلك بقواعد البلاغة(٦٤).

الوجه الثاني: أنّ قولك هذا فيه تناقض، إذ تصرّح أنّه لا يلزم من دفاعك عنه أنّك

---

(٦٤) هاهنا نكتةٌ ترددت في إيرادها، ثمَّ ظهر لي أنَّ من المصلحة ـ إن شاء الله ـ الكشف عنها، لأنَّ لها نظائر، بعضُها مضى وبعضها يأتي.

وذلك أنَّ علماء البلاغة قد نصُّوا في تعريف البلاغة في الكلام على أنَّها: «**مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته**»، ومرادُهم بمقتضى الحال: رعايةُ المقام، ورعايةُ حال المخاطب، فيستعمل البليغ من خصوصيَّات الكلام ونُكَتِه ما يُنَاسِب المقام، وما يناسب حال المخاطب، فيطوِّل ويختصر بحسب الحاجة، ويؤكِّد ويَدَعُ بمقتضى المقام، وهذه الأمور الَّتي يُراعِي في استجلابِها مقتضى الحال هي أمور لفظيَّة، من جنس التَّوكيد والحصر والتَّشبيه ونحو ذلك، إذْ صناعةُ البلاغة صناعةٌ لفظية، تُعنَى بإنشاء الكلام إنشاءً صحيحًا دالًّا على المراد، مع تقوية المعنى وتحسينِه في نفس المتلقي، قال التَّفتازاني في «مختصر المعاني» (٢٠-٢١) ـ وهو العمدة عند المتأخِّرين في تحقيق هذا العلم ـ شارحًا العبارة المتقدِّمة: «**والحالُ هو الأمر الدَّاعي للمتكلِّم أن يعتبر مع الكلام الَّذي يؤدِّي به أصل المراد خصوصيةً ما، وهو مقتضى الحال، مثلًا كون المخاطب منكرًا للحكم حالٌ يقتضي تأكيد الحكم، والتَّأكيد مقتضى الحال، وقولك له: «إنَّ زيدًا في الدَّار» مؤكدًا بـ«إنَّ» كلامٌ مطابق لمقتضى الحال**».

وأمَّا ما ذكره الشَّيخ جمعة من دلالة الكلام على مذهب المتكلِّم وكونه مؤيِّدًا مُقِرًّا أم لا، فهذا شيءٌ آخر، وهو متعلِّق بدلالات الألفاظ، وهو مبحثٌ خارجٌ عن علم البلاغة، ليس من موضوعه أصلًا، وإنَّما هو بحثٌ أصوليٌّ، من موضوع علمِ أصول الفقه، إذْ علماءُ الأصول هم الَّذين عُنوا ببحث دلالات السُّؤال والجواب والإقرار، وتكلَّموا عن المنطوق والمفهوم، ونحو ذلك من مباحث دلالات الألفاظ، فنقلُ هذا المبحث إلى علم البلاغة ونسبته إلى البلغاء تضييعٌ لأصلِ موضوع العِلْمَيْن، وخلطٌ بينهما، ولا موجب له إلَّا الأخذ بظاهر الألفاظِ، من غير فهمٍ وتحقيقٍ للمقصود منها، والله الموفِّق.

تنصره وتقرُّه؛ والحال أنّك في جوابك تنصره وتقرُّه[٦٥]، وما ترى فيه أنّه جانب الصواب تبحث له عن تأويلات فاسدة للاعتذار له.

الوجه الثالث: قوله: «هذا ما عليه الناس جميعا» جوابه: أنّ الذي عليه الناس هو مطابقة كلامهم لمقتضى أحوالهم.

وأيضا اعتبرت نفسك كأنّك من أهل الاستقراء التَّام في معرفة النَّاس، فسبرت أحوالهم، واستقرأت أقوالهم فخرجت بتلك النَّتيجة.

ثانيا: قوله: «وسيأتي أنّك أردت إلزامي بذكر أخطائه في مقام الثَّناء وإلَّا كان ذلك على منهج الموازنة الفاسد، وأنّ الشيخ ربيعا ردّ عليك وأنكره».

- والجواب من وجهين:

أولهما: أنّك أثقلت جوابك بـ«إلزامي»، و«يلزمني»[٦٦]؛ ولازم المذهب ليس بمذهب، وإلا للزم تكفير النَّاس بكلامهم. قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ١٠٨): «ولكن لازم المذهب ليس بمذهب وليس كلّ من قال

---

(٦٥) هذا تخليطٌ ومغالطة، لأنِّي نصرتُه هو، ونفيت أن يَلزَمَني نصرةُ قوله، فأين التَّناقض؟! لو كنتُ نصرتُه ونفيت أنِّي أنصُرُه أكون حينئذ قد تناقضت، أو كنت أنصر قولَه وأنفي أنَّه يلزمني أن أنصر قوله أكون قد تناقضت أيضًا، لأنَّ النَّفي والإثبات حينئذ يتواردان على محلٍّ واحدٍ، أمَّا أن يتوارَدَا على محلَّين مختلفين، فيتعلَّقُ الإثبات بنصرة الشَّخص نفسه، وفي سلفيَّته واستقامته، ويتعلَّق النَّفيُ ببعض ما أخالفه فيه من أقواله، فليس هذا بتناقض، وهذا ظاهر، ولله الحمد.

(٦٦) رجعت إلى جوابي فوجدتني استعملت «إلزامي» في موضع واحد، وأما لفظ «يلزمني» فلم أستعمله أصلا، لا مرَّة ولا أكثر، وإنَّما استعملت عبارة: «اللَّهم إلَّا إن كنت تريد أن تُلْزَمَنِي» في موضع واحد، وتكلَّمت عن الإلزام في ثلاثة مواضع أخر، وما ذلك إلَّا لولع الرَّجل بالإلزامات، وتفنُّنه فيها، وليتَه كان يُحرِّر مَحَالَّ الإلزام تحريرًا صحيحًا بحيثُ يُلزِمُ بما هو لازمٌ حقيقة.

قولاً التزم لوازمه التي صرّح بفساده، بل قد يتّفق العقلاء على مقدّمة، وإن تناقض بعضهم في لوازمها»[٦٧].

وأيضا لو أخذت بإلزامك، لقلت لك: إنّ جوابك يستلزم الردّ على الشيخ ربيع بن هادي؛ لأنّه قرأ الرسالة، وأقرّ ما فيها؛ وكذا الردّ على الشيخ محمد بن هادي؛ فالردّ على الكاتب يستلزم الرد على المقرّ له[٦٨].

الوجه الثاني: وقوله: «وأنّ الشيخ ربيعا ردّ عليك»، وقلت في موضع آخر: «فلهذا لمّا أردت التوسّع في النكاية وألصقت بي منهج الموازنة أنكر ذلك شيخنا الإمام ربيع —حفظه الله– وقال: «هذ ليست موازنة، هذا ظلم»، كما أثبتَّ ذلك في حاشية رسالتك، فجزى الله شيخنا الإمام خير الجزاء»

والجواب عنه: أنّي ما كنت أعلم أنّك غبيٌّ سيّئ الفهم إلا هذه اللّحظة؛ ولعلّه صدق

---

(٦٧) كلام شيخ الإسلام حجَّة عليك، لأنك تُكثِر في النَّقد من استعمال الإلزامات، ولو كنت تسيرُ على ما قرَّره رحمه الله ونقلتَه عنه هنا لكنت تنقد كلامَ الشَّخص من غير أن تبحث عن اللَّوازم وتنتقل إليها، هذا كلُّه لو كان الإلزام صحيحًا، فكيف وأنت تُلزم الشَّخص بما لا يلزمه ثمَّ تردُّ عليه فيه.

(٦٨) لو ألزمتني بهذا فالجواب عنه سهل ـ إن شاء الله ـ، فأنا ـ والله ـ لا أرى نفسي في مقام مَنْ له أن يردَّ على الشيخ ربيع ـ حفظه الله ـ، وأعتقد أنَّه رجلٌ عالم فقيهٌ بصيرٌ مسدَّد، فإن خالفني في شيء اتَّهمت نفسي وفَهْمِي، وكذلك الشَّيخ محمَّد ـ حفظه الله ـ.

ومع ذلك أقول: هذا الكلام على إطلاقه غريبٌ على رجلٍ مِثلك، معدودٍ في المقدَّمين من مشايخ البلد، لأنَّ ظاهره أنَّ مجرَّد الردَّ عليهما خطأ أو منكرٌ وتهمة، وهذا لا يقوله أحدٌ يَدري ما يخرج من رأسه؟! بل المحذور والممنوع هو الردُّ على العلماء بالباطل، ودفعُ الحقِّ وحُجَجِه، والرَّدُّ على المشايخ بسَفَهٍ وسَبٍّ وسوء أدب، وأمَّا الردُّ بعلمٍ وأدبٍ فكلُّ أحدٍ رادٌّ ومردودٌ عليه، يؤخذ من قولِه ويردُّ، إلَّا رسول الله ﷺ.

فيك قول أخي بلال يونسي: «عاميٌّ يحسن القراءة». لكن أنا أنصفك وأرفع مستواك قليلاً فأقول: طالب علم سيّء الفهم (وسيّء الأدب).

فقصد الشيخ ربيع أنّ ما ذكرته ليس هو موازنة بل هو ظلم؛ يعني أنّه أشدّ من الموازنة، لا كما فهمتها(٦٩).

وَكَم من عائبٍ قولاً صَحيحًا *** وآفَتُهُ منَ الفَهْمِ السّقيمِ

ولكِنْ تأخُذُ الآذانُ مِنْهُ *** على قَدَرِ القَرائحِ والعُلُومِ

ثالثا: قوله: «فثبت بحمد الله تعالى أنّ دفاعي عن أخي لا يجعلني مقرّا بأخطائه ناصرا لها، وهذا كاف في الجواب لمن عقل».

وجوابه:

أنّ من عقل يعلم أنّ هذا تناقض، ومغالطة؛ إذ كيف تعتبر نفسك أنّك غير مقرّ بأخطائه، وأنت تدافع عنها بأدنى تأويلات(٧٠).

رابعا: قوله: «ومحمد كغيره يخطئ ويصيب، إن أصاب نقول له: أصبت، ونثني على إحسانه، وإن اخطأ نقول له: أخطأت، وننصحه...» وقوله: «.... وهي أنّ السلفي الذي لم يخالف أصلا من أصول السنة فهو –وإن أخطأ- أخونا ننصحه ونقوّمه قدر ما نستطيع....».

---

(٦٩) أنا فهمت كلام الشَّيخ ربيع كما يفهمه من يقرأ الكلام، وكما يليق بالشَّيخ ـ حفظه الله ـ، ولا أزال أستبعد أن يكون قَصَدَ ما فهمتَه أنت، ولو سلَّمتُ لك أنَّه قصد ما فهمتَه فلا أسَلِّم لك أنه قصد أنَّه أشدُّ من الموازنة، لأنَّ الظُّلم في هذا الموضع من جنسِ المعاصي، والموازنةُ بدعةٌ، ومعلومٌ أنَّ البدعة أشدُّ من المعصية وأحبُّ إلى الشَّيطان منها، فكيف يكون الظُّلم أشد؟!

(٧٠) لا تناقض في هذا أيضًا، فأنا لا أقرُّه على ما أرى أنَّه أخطأ فيه، وما وافقته فيه ودافعت عنه فهذا يعني أنَّني لا أراه خطأً، وأنِّي أقرُّه عليه وأنصره فيه، فاعقل هذا يا هذا، فإنِّي أراك كثير المَيْل.

والجواب من وجوه:

أوّلها: أنّ هذه مغالطة، لأنّك تعلم أنّ سماحة والده[٧١] الشّيخ لزهر سنيقرة قد نصحه، وشدّد عليه في ذلك؛ فأبى إلا أن يعقّ الوَلَدُ والدَه، ويتمرّد التلميذُ على شيخه.

الوجه الثاني: أنّ هذا مسلّم به، لكن إنْ أبى قبول النصيحة، وأصرّ على خطئه، يجري عليه الحكم الشرعي؛ إمّا بالزجر أو الهجر، حتى يتوب ويرجع.

الوجه الثالث: أنّ عدم قبول النصيحة ينبئ عن التكبّر والتطاول والغرور؛ وقد بيّن النبي صلى ﷺ حقيقة الكبر فقال: «الكبر بطر الحقّ وغمط الناس» رواه مسلم (١٤٧). قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» (٢/ ٩٠): «بطر الحقّ هو دفعه وإنكاره ترفّعًا وتجبّرا». وهذا الذي بُلِيَ به صاحبك؛ بل ابتليتما به.

خامسا: قوله: «... أنّك قلت في ثنائي على أخي محمد: «بل حسبك أنّك كتبتها بقلم غير سلفي، لأنّ الحكم على الرجل بحاضره، وليس بماضيه، والأمور بالخواتيم». والجواب: أنّ الواقف على هذا الكلام يظن أني قلت عن أبي معاذ: كان وكان، فحكمت بماضيه ولم أتعرض لحاضره، مع أنّ نصّ كلامي: «إنّ أخي أبا معاذ ....» فكيف تحكم عليّ بعد هذا بأنّني كتبتُ التغريدة بقلم غير سلفي، لأنّي حكمت على الرجل بماضيه!!».

والجواب من وجهين:

أحدهما: أنّ هذه من الخيانة العلمية، إذ تنقل بعض الكلام، وتخفي الآخر؛ فبقية كلامك –والذي عنيتُه بالردّ- هو: «وحسبه أنه: قض مضاجع المروّجين للرّفض والتشيّع في بلادنا، ونبّه الناس إلى مكرهم وخطرهم ، وله إسهام كبير في فضح الإعلام المغرض. وله في الانتصار لمشايخنا أيام فتنة فالح وقفة مشهودة بعدما ناوأهم الأكثرون وتنكروا

---

(٧١) تقدم التَّنبيه على هذه اللَّفظة.

لهم...».

هذا النص الذي أخفيته، ولم تظهره في جوابك؛ وهو من الخيانة العلمية، والتلبيس على القرّاء، والمغالطة في الجواب[(٧٢)].

فهل حالك إلا كحال ما رواه مسلم (١٦٩٩) عن عبد الله بن عمر: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أُتِي بيهودي ويهودية قد زنيَا، فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى جاء يهود، فقال: ما تجدون في التوراة على من زنى؟ قالوا: نسوّد وجوههما، ونحملهما، ونخالف بين وجوههما، ويطاف بهما، قال: فأتوا بالتوراة إن كنتم صادقين. فجاءوا بها فقرؤوها حتى إذا مرّوا بآية الرّجم وضع الفتى الذي يقرأ يده على آية الرّجم، وقرأ ما بين يديها، وما وراءها، فقال له عبد الله بن سلام: وهو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم: مُرْهُ فليرفع يده. فرفعها فإذا تحتها آية الرّجم، فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم، فَرُجِمَا. قال عبد الله بن عمر: كنت فيمن رجمهما، فلقد رأيته يقيها من الحجارة بنفسه»؟!

الوجه الثاني: أنّ قولك: «وله في الانتصار لمشايخنا أيام فتنة فالح وقفة مشهودة» كذب صريح، إذ كلّ من يعرفكما يعلم ويشهد أنّكما ممّن أوغلَا في فتنة فالح الحربي، وفي أعراض الدعاة؛ وعلى رأسهم شيخنا الكريم العلامة محمد علي فركوس، وكنتما ممّن هجره –وقتئذ–؛ فأمّا أنت فجئت إلى الشيخ فركوس وتحلّلت منه؛ وأمّا صاحبك محمد فلم يفعل ذلك إلى حدّ كتابة هذه الأسطر؛ فهذه هي وقفته المشهودة. وأنّى له أن يفعل ذلك؟! فقد طعن فيه، وتطاول عليه (وذلك من سوء خلقه) ولم يتحلّل منه، واكتفى

---

(٧٢) ما أرى الرَّجل إلَّا ذا وَلَعٍ بإلصاق التُّهم، فلهذا يسارع إلى التُّهمة بالكذب والخيانة ونحو ذلك، وما هي في الحقيقة إلا جَعْجَعةٌ ولا طحن، وكلامٌ ولا تحقيق، لأنِّي ذكرتُ الأخ وصرَّحت أنَّه لا يزال على ما عرفته عليه، ثمَّ ذكرتُ تلك المواقف، فيَنسَحِبُ عليها ما قدَّمتُه من بقائه على ما أعرفه به، فما حاجتي إلى نقل الكلام كلِّه؟!

بتقديم اعتذار بارد، هو أولى أن يعتذر له؛ والله المستعان(٧٣).

ولعلّ -في قاموسك- هذا تحريش، لكن في التاريخ هذا تنبيه وتذكير.

سادسا: قوله بعدما نقل كلامي: «كذا قال: «كلام خاص في مجموعة مغلقة» هل صارت الدعوة السلفية صوفية إخوانية..» فقال: «فهذا من المدهشات، لأنّ من العلم المستفيض الذي لا يخفى على من هو دونك بمراحل أنّ من العلم ما لا يجوز أن يحدّث به عامة الناس، وقد بوّب البخاري رحمه الله على ذلك: «باب من خصّ بالعلم قوما دون آخرين كراهية أن لا يفهموا» ...»

والجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّ المدهشات هو(٧٤) قياسك الجلسات السرّية والمجموعات المغلقة، وما

---

(٧٣) هذه الفقرة بهتانٌ عظيم، أمَّا ما يتعلَّق بي فلم أَخُضْ - بحمد الله تعالى - في عرض أحد من الدُّعاة السَّلفيِّين ما خلا الشَّيخ لزهر سنيقرة الَّذي كانت تحوم حولَهُ شُبَهٌ كثيرة، منها علاقته مع بعض المخالفين، وبَيعُه لكتب أهل البدع، وشرحُهُ لرسالة ناصر العقل، وغير ذلك، وانضاف إلى هذا أنَّ المتكلِّم فيه كان مزكّى عند العلماء، أثنوا عليه ثناء بالغًا ووصفوه بأنه من علماء أهل السنة الَّذين لم تسقط لهم راية، وأنه من أعلم الناس بالسنة في المدينة، ومع ذلك فلمَّا تبيَّن لي خطؤه فيه تحلَّلت من الشَّيخ.

وأمَّا الشيخ فركوس - حفظه الله - **فلم أطعن فيه ولم أتحلَّل منه**، بل نقل إليه بعض أتباع العيد شريفي في ذلك الوقت عنِّي أنِّي أطعن فيه، فذهبتُ إليه وأخبرته أنَّ ما نُقِل عنِّي كذبٌ غير صحيحٍ، ومن ادَّعى عليَّ غير هذا فهو كاذب.

وأمَّا محمَّد فقد تولَّى الجواب بنفسه، فكتب في توتير: «لا أدري لماذا الشَّيخ جمعة يُصرُّ على اتِّهامي بالطَّعن في الشيخ فركوس؟! وآخرها دعواه أنَّني عاديته في فتنة فالح، ووالله إن هذا لبهتان عظيم، وكل من عرفني يشهد بخلافه، وأقول: **مستعدٌّ لأباهل الشيخ جمعة، أو يُثبِتَ تهمته بشاهد عدل**...»، فدونَكَهُ يا شيخ!

(٧٤) «المدهشات» جمع تأنيث، فكان عليه أن يُرجع ضمير المؤنَّث إليه فيقول: «المدهشات هي».

يبثّ فيها من الغمز واللمز على تخصيص قوم بالعلم دون آخرين(٧٥)؛ وهل هذا إلا من قياس الشبه، وهو من القياس الفاسد الذي ذمّه السلف، وقالوا: أوّل من قاس إبليس؛ وذلك في قوله تعالى حكاية عنه: {قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين}. ولم يذكره سبحانه إلا على المبطلين(٧٦)؛ كما قال تعالى إخبارًا عن إخوة يوسف أنهم قالوا لما وجدوا الصواع في رحل أخيهم: {إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل} يعني أنّ ذاك قد سَرِق فكذلك هذا، فهو مقيس على أخيه.

وكذلك المشركون، قاسوا الربا على البيع، و{قالوا إنّما البيع مثل الربا}؛ وقاسوا الميتة على المذكاة في إباحة الأكل؛ كما في «إعلام الموقعين» (١/ ١١٥).

الوجه الثاني: أنّ الإمام البخاري ذكر العلّة في الترجمة، فقال: «كراهية أن لا يفهموا» أي لأجل كراهية عدم فهم القوم الذين هم غير القوم الذين خصّهم بالعلم؛ فترك بعض النّاس من التخصيص بالعلم لقصور فهمهم؛ كما في «عمدة القاري» (٢/ ٢٠٤).

ولهذا استشهد بأثر علي رضي الله عنه أنّه قال: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبّون أن يكذّب الله ورسوله».

وقد نقلتَ هذه العلّة، وأبيت إلا أن تنزّلها على غرف صاحبك المغلقة؛ وكأنّه خصّ فيها قومًا بالعلم النافع، والعمل الصالح(٧٧).

---

(٧٥) هذه حَيْدة عن الجواب، لأنَّ الكلام عن أصل تخصيص بعض النَّاس بالعلم، لا عن خصوص ما يُقال في المجموعة المعيَّنة.

(٧٦) الجادَّة أن يقول: «عن المبطلين».

(٧٧) هذا نهاية ما يكون من إلصاق الفِرَى بالبرآء، فالكلمة الَّتي أُنكرت على محمَّد يعلم جمعة أنِّي أنكرتها، وقد نقل في رسالته إليَّ كلامي في ذلك، وكلامي معه إنَّما هو في تأصيله الفاسد الَّذي أطلق فيه القول بأنَّ كتم بعض الكلام عن بعض النَّاس طريقةٌ إخوانيَّة صوفيَّة، فنقل هو الكلام إلى قضيَّة المجموعة؟! فهذا الإيغالُ في المغالطة إن كان تعمَّده فهو قدحٌ في عدله، وإن كان لم يتعمَّده فهو قدحٌ في عقلِه، فليختر.

الوجه الثالث: وقوله: «لأنّ من العلم المستفيض الذي لا يخفى على من هو دونك بمراحل أنّ من العلم...» فيه ركاكة في الأسلوب كركاكة فهمك وسوء أدبك(٧٨).

سابعا: قوله: «على أنّ من يعرفك يشهد أنّك من أكثر الناس فعلا لهذا الذي تنكره ....».

الجواب من وجوه:

أحدها: أنّ هذا ما أملاه عليك شيوخك المستورون بعدما استقدم رضا أحمدَ بوقليع الرحيلي والرمضاني الجلد إلى دار الفضيلة بموافقة بعضهم لينتزعوا منه الاعترافات، ويتتبّعوا العثرات، ويقفوا ما عليّ من المؤاخذات(٧٩) –كما فعلوا مع الإمام جغلول في قضية الشيخ لزهر–، وزعموا أنّه جاء بمفرده، ورواية أخرى أنّه أُخْبِر بأيام اجتماعهم، فصادف يوما من تلك الأيام، ورواية أخرى كذا وكذا؛ اختلفت الروايات، والله يعلم أنّ اجتماعهم به كان بتوافق وتواطؤ؛ ولم أُخْبر، ولم أُعلم بهذا اللّقاء – مع أني المعني به –، بل لم يذكر ولم يطرح موضوعه حتى يوم اجتماعنا في دار الفضيلة، حتى فتحت أنا

---

(٧٨) حُقَّ لي هنا أن أقول: «لو غيرُ ذات سوارٍ لطمتني»، فقد بان ممَّا سبق مقدار علمك بالكلام الفصيح، ومبلغ قدرتك على إنشائه إنشاءً سليمًا على وفق قواعد اللُّغة، فلذلك لا عبرة بدعواك الرَّكاكة، لأنَّ هذا يُرجع فيه إلى من شُهِدَ له بحسن الذَّوق والفهم في الفصاحة وشرائط الكلام البليغ. هذا، وقد تأمَّلتُ ما أنكرته من تلك الجملة، فلم يظهر لي فيها شيء إلَّا تكرُّر لفظ: «أن من العلم»، فإن كان هذا التكرُّر موجبًا للرَّكاكة فما رأيك في قولك قبل سطور: «أي لأجل كراهية عدم فهم القوم الذين هم غير القوم الذين خصَّهم بالعلم»؟!

وقد تقدم لك في الحلقة الثَّانية قولك: «وفيهما إقرار صاحبك محمد على أني أعلم من الشيخ عزالدين وان كان أكبر منك سنا ، الذي غمزتني به؛ كما سيأتي الجواب عليه في موضعه»، وهذا كلام لا يُفهم أصلا، فضلًا عن أن يكون ركيكًا، بَلْهَ أن يكون فصيحًا غير ركيك! فسلامٌ عليك!

(٧٩) هذا تفسيرٌ يحتاج إلى تصريحٍ ممَّن وقع منه الأمر، أو إلى الاطِّلاع على نيَّته وقلبِه.

القضية، وناقشتهم فيه.

وهي فرية تلقّفوها من أحمد بوقليع، ولقّنوها لك(٨٠)؛ كما تلقّفوا ما زعمه أبو الدرداء الخلفي (ع.ع)(٨١) أنّ عليَّ ديون كثيرة، وأنّ أصحابها يطالبونني بها؛ ووالله الذي لا إله غيره إنّه لمحض كذب وافتراء، وقد فضح الله تعالى قائلها؛ على أنّ الاستدانة ليست عيبًا فقد توفي النّبي صلى الله عليه وسلم ودرعُه مرهون عند يهودي.

الوجه الثاني: أنّ هذه دعوى(٨٢)

والدعاوي إن لم تقيموا لها *** بيّنات أصحابها أدعياء(٨٣)

---

(٨٠) كلا يا هذا! بل عندي كلامُك موثَّقًا، ولم يُلَقِّنِّي إيَّاه أحد، ولا أَرَبَ لي في أن أتلقَّف خبرك من غيري، فعندي من كلامك وأجوبتك ما يكفي لإثبات ما ادَّعيتُه، وسأنبئك ببعضه قريبًا ـ إن شاء الله ـ.

(٨١) هذه طريقة سيِّئة، يجمع بها بين التَّشويش والتفلُّت، فهو يريد أن يُلصِقَ هذا الحساب بشخص معيَّن، فيضع هذه الحروف المشيرة إلى أوَّل اسمه ولقبه، بحيث يفهم النَّاس مرادَه فيحصل له غرضُه من إلصاق التُّهمة بالرَّجل، ومع ذلك لا يُصرِّح باسمه ـ على طريقة أصحاب الجرائد ـ حتَّى يقدر على التخلُّص إن احتاج إليه، أهذا هو الصَّدعُ بالحقِّ الَّذي وعظتني به؟!

(٨٢) كلا، بل هي حقيقة ثابتة، وأذكر لك دليلًا واحدًا عليها، وهو أنَّه انتشر عنك قبل مدَّة أنك حَذَّرت من مشايخ الإصلاح، وشهد عليه بذلك أربعة من الطَّلبة في المدينة، فأنكرتَ ذلك، وقلتَ عمَّن نقله عنك «هذا كذَّاب فتَّان»، ثمَّ كتب أولئك الطَّلبة بيانًا في تكذيب هذا النَّقل عنك، ثمَّ رجعت وطعنت في أولئك المشايخ، وممَّا نُشِر من كلامك عنهم أنَّه قيل له: يقال إنَّ عثمان عيسي ذاهب إلى العمرة أيضًا فقلت: «كان ماذا؟ وما عساه أن يفعل أو يزيد على ما فعله الثلاثي»؟ فقال السائل: تقصدون شيخنا مرابط وحمودة وبوقليل؟ قلت: «الذين ذهبوا إلى العمرة ورجعوا بخفي حنين: عز الدين وعبد الخالق وتوفيق»، هذه وغيرها من كلامك كلُّها من أجوبتك في الهاتف، وقد صُوِّرت ونُشِرت وانتشرت.

الوجه الثالث: وقوله: «... وكم وكم» مشعر بأنّك تستقرأ أحوالي، وتتبع آثاري؛ والله تعالى يقول: {ولا تقف ما ليس لك به علم}. وقولك: «والله الموعد» أقول: نعم، وانتظر إنّا منتظرون.

الوجه الرابع: أنّ التّهمة مبنيّة على أنّه ينقل عنّي أني أجرّح الرجل، وينقل عنّي أنّي أعدّله(٨٤)؛ وهذا ليس بقدح، ولا تناقض، بل يدلّ على التحرّي والإنصاف والرجوع إلى الحقّ وعدم التعصّب للرأي؛ فهؤلاء حفّاظ الحديث وأئمّة النقد، تنقل عنهم أقوال مختلفة في راوٍ واحد؛ وذلك لأسباب كثيرة، من أهمّها تغيّر حال الراوي، فقد يعدّل الحافظ الناقد راويًا، ثم يقف على سبب يوجب جرحه، أو يطرأ عليه جرح في الراوي فيجرّحه؛ وعكسه صحيح؛ فيتغيّر اجتهاد الحافظ الناقد من تجريح أو تعديل بحسب حال الراوي.

قال السخاوي في «فتح المغيث» (٢/ ٣٦): «أمّا إذا كانا (يعني القولين المتعارضين) من قائل واحد؛ كما يتّفق لابن معين وغيره من أئمّة النقد، فهذا قد لا يكون تناقضًا، بل نسبيًّا في أحدهما، أو ناشئًا عن تغير اجتهاد؛ وحينئذ فلا ينضبط بأمر كلّي، وإنْ قال بعض المتأخرين: إنّ الظاهر أنّ المعمول به المتأخّر منهما إن عُلِم، وإلا وجب التوقّف».

---

(٨٣) البيت مفسَدٌ، مع أنه من مشهور ما يستشهد به الناس، والصَّواب في إنشاده:

والـدَّعاوى مـا لـم تقيمـوا عَلَيْـ ـــهَا بَيِّنَـاتٍ أبناؤهـا أدعيـاءُ

ويُروى «أصحابها».

(٨٤) كلا، بل هي مبنيَّةٌ على أنَّك تتكلَّم بكلامٍ ثمَّ تنكُر أنَّك تكلَّمت به، وهذا ليس رجوعًا من قولٍ إلى قولٍ، لأنَّ الرجوع معناه أنَّك تُسأل عن قولٍ قلتَهُ فتقول: نعم، قلتُه، وقد ظهر لي أني أخطأت فيه، أو أني تسرعت، أو نحو ذلك، أما أن تقول: لم أقل، أو: هذا كذبٌ، ونحو ذلك، فهذا ليس تراجعًا، وليس قولًا ثانيًا حتَّى تسرد لنا اختلاف أقوال أحد الأئمَّة في رجلٍ ما، ولهذا تقرَّر في الأصول أنَّ النَّسخ لا يدخُل الأخبار، لأنَّه يفضي إلى الكذب.

وله نظائر كثيرة[٨٥]، منها:

- أنّ الإمام أحمد؛ ذكر جرير بن حازم فقال: كان حافظًا. وقال مرّة: في حديثه شيء. «العلل» (١٣٦)

- ويحيى بن معين قال: أبو معشر البراء يوسف بن يزيد ضعيف الحديث. وقال مرّة أخرى: صالح. كما في «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان[٨٦])» (ص ٢٨).

وقال أبو زرعة كما في «الضعفاء في أجوبته على أسئلة البرذعي» (٣/ ٩٦٧): «الحكم بن عبد الله بن إسحاق الأعرج البصري؛ قال عنه: ثقة. وقال مرّة: فيه لين».

ومن ذلك أحوص بن جواب؛ قال يحيى بن معين: ليس بذاك القوي. وقال مرّة: ثقة. كما في «ميزان الاعتدال».

- ومن ذلك أسامة بن زيد الليثي. قال ابن الجوزي: اختلفت الرواية عن ابن معين، فقال مرّة: ثقة صالح، وقال مرّة: ليس به بأس. وقال مرّة: ترك حديثه بأخرة. «المصدر

---

(٨٥) هذه نظائر في أنفسها، لكنَّها بالنِّسبة لما أصَّلَه أمثلةٌ لا نظائر، ثمَّ إنَّ هذا خروجٌ عن محلِّ النِّزاع كما تقدَّم تقريرُه.

(٨٦) هي رواية ابن طهمان، لا طهمان، وهو أبو خالد يزيد بن الهيثم بن طَهْمَان، وسبب الخطأ أنَّه ينقل مباشرة من برنامج «المكتبة الشَّاملة»، وقد وقع في أيقونة التَّعريف بالكتاب هذا الخطأ فدخل عليه من ثَمَّ، وقد تقدَّم أنَّه أخطأ في كلام ابن النديم وخلطه بكلام هارون لأنَّه لم يُراجع الأصل، فكذلك هنا، فلو كلَّف نفسه الرُّجوع إلى الكتاب لوجد اسمه مُثبَتًا على الغلافِ.
وهنا فائدة للطُّلَّاب، وهي أنَّ ما نقله هذا الرَّجل من أقوال الأئمة المختلفة في رجلٍ واحدٍ كلُّها من «المكتبة الشَّاملة» فيما يظهر، بدليل أنَّ كلَّ نقلٍ منها تكرَّرت فيه لفظة: «**وقال مرَّة**»، وأنت إذا تأمَّلت بحوثَ من يعتمد على «الشَّاملة» اعتمادا تامًّا تجد نُقوله يتكرَّر فيها نفس اللَّفظ الَّذي استعمَلَه في البحث في البرنامج، وليس المقصود أنَّ هذا عيبٌ، لكنه قصورٌ، والغرضُ أن يحترز الباحث من أنواع الخلل الَّتي تَرِدُ عليه وعلى بحثه بسبب اعتماده اعتمادًا كليًّا على هذا البرنامج.

السابق».

ومن ذلك إسماعيل بن زكريا الخلقاني؛ قال أحمد: ما به بأس. وقال مرّة: حديثه حديث مقارب. وقال مرّة: ضعيف الحديث. «المصدر السابق». ونظائر ذلك أكثر من أن يحصر[٨٧].

ثامنا: قوله: تعليقا على كلام صاحبه محمد: «سأحاول في هذه العجالة أن أمدّ للحائر في ظلمات الزيغ ....» «فأقول: لم يظهر لي وجه الخطأ والمخالفة في هذا الكلام!! .... وليس كلامه بأبلغ من تسمية ابن القيم كتابه في الرد على النصارى بـ«هداية الحيارى»!»

الجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّه لم يظهر لك وجه الخطأ... لجهلك وسوء فهمك، فكان عليك أن تسأل لتتعلّم وتفهم، فإنّما شفاء العي السؤال؛ لكن أنت طلبت العلم لتكون مجتهدًا ومستقلاً برأيك، لا لتكون إمّعة؛ فظهر عليك أثر اجتهادك، واستقلالك بالرأي، وغرورك وعُجْبك بنفسك.

الوجه الثاني: أنّه لم يظهر لك وجه الخطأ لتشابهكما فيه، من حيث غروركما، وتطاولكما، وإعجابكما بأنفسكما؛ والنظير يلحق بنظيره، والشبيه بشبيهه، والطيور على أشكالها تقع.

الوجه الثالث: أنّ من المدهشات (حسب لغتك) أن تجعل كلام صاحبك محمد ليس بأبلغ من تسمية ابن القيم كتابه في الردّ على النصارى بـ«هداية الحيارى»! ثم أخذت في التكلّف، والتنطّع، والتأويل الفاسد لإظهار أوجه التشابه بينهما.

الوجه الرابع: أنّ صاحبك محمدًا نصب نفسه مجدّدًا، ومنظّرا، ومجتهدا، ومخلّصًا،

---

(٨٧) الصَّواب أن يقول: «تحصر»، لأنَّ الضَّمير راجع على النظائر.

وهاديًا، ورافعا...؛ وهذا ظاهر على صفحات كلامه لمن عقل (حسب لغتك) الذي لم يظهر لك وجه الخطأ فيه. قال ابن القيم في نونيته:

والناس أكثرهم فأهل ظواهر *** تبدو لهم ليسوا بأهلِ مَعَانِ(٨٨)

فَهُمُ القُشور وَبِالقشور قوَامهم *** واللّبُ حظُّ خلاصة الإنسان

تاسعا: قوله: «وأمّا يمينك وقسمك على أنّها لو قيلت لشيخ الإسلام ابن تيمية لتبرّأ منها فرجم بالغيب، وتهويل أيضا، وهو كقسمك فيما يأتي في جواب سؤالك الثالث»

الجواب من وجهين:

أولهما: قوله: «... فرجم بالغيب» يدلّ على جهلك بالأثر، ولغة العرب، وقد استويت أنت مع ذيّاك الهارف الجارف الذي رماني بأنّي لا أعلم أبسط مسائل الاعتقاد بسبب قولي: «لو عاد الألباني من جديد لتبرّأ من الحلبي»، وزعم أنّها رجم بالغيب، فبنى عليها مقاله المشؤوم([١]). وجوابه: أنّ هذا سائغ في اللغة، وهو أنّه خرج مخرج التّأكيد والمبالغة. قال الفرزدق:

ولو كان حيًّا مالكٌ وابن مالكٍ *** إذن أوقدا نارين يعلو سناهما

«الكامل في اللغة والأدب» (١٧٨)؛ ونظائره كثيرة.

وقد جرى على لسان السّلف فعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «لو أدرك رسول الله

---

(٨٨) صدق ابن القيِّم رحمه الله، وإذا كان هذا في زمانه فكيف في زماننا، تجد بعض أصحاب الظَّواهر اللَّفظية الَّذين قلَّ حظُّهم من المعاني يتكلَّم أحدهم في مقتضى الحال في الدلالة وهو بحث أصوليٌّ، فيخلطه بمقتضى الحال في اللَّفظ والعبارة وهي مسألة بلاغيَّة، ويَعْرِض لقراءة مقالٍ على العالم، فيأتي بالنُّقول في قراءة العَرض، ويتكلَّم عن تصحيح النَّقد فيوهل إلى تصحيح النَّقل، ويتكلَّم عن إنكار الكلام (الَّذي هو كذبٌ إن تعمَّده فاعلُه ذاكرًا لكلامه الأوَّل)، فيذهب إلى تراجع العالم واختلاف قولِه في المسألة الواحدة.

صلى الله عليه وسلم ما أحدث النّساء لمنعهنّ كما مُنِعت نساء بني إسرائيل» رواه البخاري (٨٦٩) ومسلم (٤٤٥). فهل قال أحد من أهل العلم أنّ[٨٩] عائشة ادّعت علم الغيب وتقوّلت على النبي ﷺ؟!

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في «فتح الباري» (٨/ ٤١): «تشير عائشة رضي الله عنها إلى أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يرخّص في بعض ما يرخّص فيه حيث لم يكن في زمنه فساد، ثم يطرأ الفساد ويحدث بعده، فلو أدرك ما حدث بعده لما استمر على الرخصة، بل نهى عنه؛ فإنّه إنما يأمر بالصلاح، وينهى عن الفساد».

وشبيه بهذا: ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد أبي بكر، وَعُمر من خروج الإماء إلى الأسواق بغير خمار حتى كان عمر يضرب الأَمَة إذا رآها منتقبة أو مستترة، وذلك لغلبة السّلامة في ذلك الزمان، ثم زال لك وظهر الفساد وانتشر، فلا يرخّص حينئذ فيما كانوا يرخّصون فيه».

ومن ذلك قول جرير: «قال لي مغيرة: جالس أبا حنيفة تفقه فإنّ إبراهيم النخعي لو كان حيًّا لجالسه». «تاريخ الإسلام» (٩/ ٣١٢).

وهذا الإمام أبو جعفر الطّحاوي الذي انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر؛ كان شافعيًّا يقرأ على أبي إبراهيم المزني، فقال له يومًا: والله لا جاء منك شيء. فغضب أبو جعفر من ذلك، وانتقل إلى ابن أبي عمران، فلما صنّف «مختصره» (يعني مختصر المزني)، قال: رحم الله أبا إبراهيم لو كان حيًّا لكفّر عن يمينه». كما في «سير الأعلام» (١١/ ٣٦٢). قال الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١/ ٢٧٥) معلّقا عليه: «يعني الذي حلفه أنّه لا يجيء منه شيء؛ وتعقّب هذا بعض الأئمّة بأنّه لا يلزم المزني في ذلك كفّارة؛ لأنّه

(٨٩) الصّواب: «إنَّ» بالكسر، لأنّها لا تكون بعد القول إلّا مكسورة.

حلف على غلبة ظنّه. ويمكن أن يجاب عن أبي جعفر بأنّه أورد ذلك على سبيل المبالغة».

وهذا الشيخ الألباني قال مرّة -كما في «سلسلة الهدى والنور»-: «لو كان النبي صلى الله عليه وسلم حيًّا لنهى عن شرب الدخان عند الذهاب إلى المسجد كما نهى عن أكل الثوم والبصل» أو معنى كلامه[٩٠].

الوجه الثاني: قوله: «وهو كقسمك فيما ...»؛ وقوله في موضع آخر: قوله: «وقد حلفت يمينا أخرى ...». وجوابه أنّ القسم شرع لتوكيد المقسم عليه وتقريره وإثباته، وتحقيقه؛ كما هو مقرّر في علم البلاغة؛ وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه أقسم بأنواع القسم في مجالات كثيرة، وميادين مختلفة، لا تكاد تحصى ولا تستقصى؛ كقوله: «والله»، «والذي نفسي بيده»، «والذي نفس محمد بيده».

وجرى عليه عمل السلف فكانوا يحلفون حتي في المسائل العلمية والفقهية. فقال عثمان بن عفان: «والله لأحدّثنكم حديثًا لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يتوّضأ رجل مسلم فيحسن الوضوء فيصلي صلاة إلا غفر الله له ما بينه وبين الصلاة التي تليها» رواه مسلم (٢٢٧).

وعن ابن عمر، قال له قيس: «يا أبا محمد لو مسست ذكرك، وأنت في الصلاة المكتوبة أكنت منصرفا وقاطعا صلاتك لتتوضّأ؟ قال: نعم، والله إن كنت لقاطعًا صلاتي ومتوضّئًا» «مصنف عبد الرزاق» (١/ ١١٦). ولو استقرئت الأثار لخرجت في مجلّدات.

---

(٩٠) قد طوَّل في هذا الوجه، وهو تطويلٌ بغير طائل، لأنَّ كلَّ واحدٍ من أولئك الَّذين نقل عنهم بَنَى على ما يعلَمُ من حالِ من يَنْسِب إليه ذلك الكلام أو الفعل كما يشير إليه تعليل الحافظ ابن رجب، أمَّا أنت فجزمت في أمرٍ ليس فيه ما يقتضي الجزم، وزدت على ذلك أنك حلفت، ولم يحلف أحد ممن نقلت كلامَه، وهذا هو الذي أنكرتُه عليك: الجزم والحلِف على أمرٍ من الغيب محتمل، بل مستبعَد، وقد جئتك بما يدلُّ على ذلك.

وجمع أبو الحسين ابن أبي يعلى «المسائل التي حلف عليها أحمد بن حنبل»(٩١).

عاشرا: قوله: «على أنّ ابن تيمية قد قيل فيه ما هو أكثر من هذا ولم يتبرّأ منه».

والجواب عنه من وجهين:

أولهما: أنّك تقيس صاحبك على شيخ الإسلام ابن تيمية(٩٢)؛ فهذا من الظلم ما لا يخفى(٩٣).

ألم ترَ أنّ السيف ينقص قدره *** إذا قيل إنّ السيف أمضى من العصا

الوجه الثاني: أنّ قياسك فاسد؛ لأنّ ما استشهدت به من أقوال أهل العلم فإنّما هي شهادة منهم في شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وهي شهادة حقّ؛ بينما صاحبك قال ذلك عن نفسه(٩٤)، وَشَهد أنّه: «سأحاول في هذه العجالة أن أمدّ للحائر في ظلمات الزيغ، بعض حبائل النجاة المنسوجة من نصوص الشرع وآثار السلف، تخلص الآخذ بها –بإذن الله- من غياهب الفتن والشكوك والأوهام، وترفعه إلى مراتب العقل والفهم والثبات»؛ وقد قال تعالى: {ولا تزكّوا أنفسكم هو أعلم بمن اتّقى}.

---

(٩١) هذه النُّقول أيضًا في غير موضعها، لأنّي لم أُنكِر عليه الحلف، ولم أنكر جوازه، وإنَّما أنكرت عليه الحلف في أمور غير محقَّقة، بل الظَّاهر أنَّ الواقع مخالفٌ لما حلف عليه، فكان عليه أن يتكلَّم فيما حلف عليه ويُبيِّن أنَّه كما حلف، لا أن يتكلَّم عن أصل الحلف، ويتكثَّر بالنَّقل فيما لم يُنازَع فيه.

(٩٢) أين القياس يا شيخ؟! حلفتَ على أنّها لو قيلت في ابن تيمية لتبرَّأ منها، فأتيتك بما يدلُّ على خلاف ما تقول، فأنت من ذكر ابن تيميَّة ولست أنا؟! فأين يُذهَب بك؟!

(٩٣) لعلَّه يعني: «فهذا فيه من الظُّلم ما لا يخفى».

(٩٤) لا حول ولا قوة إلا بالله، أيُّها الرَّجل! أنت قلتَ: لو قيلت في ابن تيميَّة لأنكرها، فجئتك بما قيل فيه ولم ينكره، فكيف تذهب بي إلى أنِّي أقيس ما قالَه محمَّد في نفسِه على ما قيل في ابن تيميَّة!!

يتبع ...

([١]) وكنت قد عزمت وشرعت في الرد عليه، وبيان جهله وحقده في مقال سمّيت: «إلجام الهارف عز الدين الجارف»؛ ثم تركته وأعرضت عنه حتى لا أرفع عقيرته.

الجواب عن الجواب وَرَدْعُ الطَّعَّانِ العَيَّاب

جواب عن رسالة خالد حمودة ومن كان وراءه

الحلقة الأخيرة(٩٥)

أولا: قوله: «وليس محمد بواحد في تأييده، فإنّ عظم السلفيّين وجمهورهم في هذا البلد قد فرحوا».

الجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّك نصبت نفسك من أهل الاستقراء التام، وكأنّك طُفت على «عظم السلفيين، وجمهورهم في هذا البلد»، وانتزعت منهم شهادتهم، وشاركت في فرحتهم وابتهاجهم؛ وقد قال الله تعالى: {ولا تقف ما ليس لك به علم}(٩٦).

وأعلمك أنّي قد التقيتُ بخيرة طلبة العلم في هذا البلد، من مختلف الولايات؛ وكان موقفهم خلاف ما ذكرت.

الوجه الثاني: وقولك: «عظم السلفيّين وجمهورهم»؛ وقولك في موضع آخر: «وقد خالفك جمهور السلفيين في هذا البلد» كأنّ عهدي بك أنّك جمهوريٌّ، وأنت طلبت العلم لئلّا تكون إمّعة –كما صرّحت–؛ ولعلّك تعلم أنّ الحقّ لا يعرف بالكثرة؛ وقد ذمّ الله تعالى الكثرة في كتابه في غير موضع، فقال: {ولكنّ أكثر الناس لا يعلمون}؛ وقال تعالى:

---

(٩٥) هذه الحلقة لم أتوسَّع في التَّعليق على ما فيها من أخبار ووقائع، لأنَّ أكثرها يتعلَّق بغيري ولم أكن حاضرًا فيها فأُدلِي بدلوي، ولا يَجْمُل بالعاقل أن ينبري لما لم يُحِطْ به.

(٩٦) هذا تشنيع من غير داعٍ، فلا أحتاج إلى أن أطوف عليهم لأعرف مواقفهم، وأنتَ تعلَم أنَّ الوسائل الحديثة موجودةٌ في كلِّ بيت، ويمكن أن تصلني مواقفهم وأنا في بيتي، بل على فراشي، فقد نُشر البيانُ في «منتديات التَّصفية» وفي وسائل التَّواصل الأخرى، وتفاعل معه النَّاس، وأبْدَوْا فرحهم وسرورهم به، والحمد لله.

{ولكنّ أكثر الناس لا يشكرون}؛ وقال سبحانه: {وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله}، وقال عز وجل: {بل أكثرهم لا يعقلون}؛ وقال تعالى: {لقد جئناكم بالحقّ ولكنّ أكثركم للحقّ كارهون} ونظائرها كثيرة.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما الناس كالإبل المائة، لا تكاد تجد فيها راحلة» متفق عليه. قال الخطابي في «أعلام الحديث» (٣/ ٢٢٥٦): «إنّ أكثر الناس أهل نقص وجهل، فلا تستكثر من صحبتهم، ولا تواخ منهم إلا أهل الفضل؛ وعددهم قليل، بمنزلة الراحلة في الإبل الحمولة».

وقال الفضيل بن عياض: «اتّبع طرق الهدى ولا يضرّك قلّة السالكين، وإيّاك وطرق الضلالة ولا تغترّ بكثرة الهالكين» «الاعتصام» (١/ ١٣٦)[٩٧].

الوجه الثالث: أنّ «عظم السلفيّين وجمهورهم في هذا البلد» الذين ذكرتهم «قد فرحوا بهذا البيان واستبشروا به» في أوّل وَهْلَة وقوفًا مع ظاهره، لكن لمّا تبيّن لهم خلفية البيان وحقيقته، وأسباب كتابته وملابساته، وما حمله في طَيِّه تغيّر رأيُهم[٩٨]؛ ومنهم أنت وصاحبك[٩٩]؛ حيث قال: «إنّ قراءة مرابط ليست كقراءة الشيخ عبد المجيد».

وأمّا أنت:

---

(٩٧) هذا الاستعراض أيضًا لا محلَّ له ولا داعي إليه، فكُتُبُ أهل العلم طافحة بحكاية مذهب الجمهور، أفيكون كلُّ من حكى مذهب الجمهور جُمهوريًّا؟! ولكن المقصود أنَّ ذلك القول لم ينفرد به قائله، بل وافقه عليه أكثر السلفيين.

(٩٨) أنت هنا تحكي مذهب جمهور السَّلفيين، فيلزمك على مذهبك الأمران: أنَّك جمهوري، وأنَّك طفت عليهم حتَّى عرفت موقفهم ورأيهم؟!

(٩٩) أمَّا أنا وصاحبي ومَنْ حولنا من إخواننا السَّلفيين ومشايخنا الفضلاء فعلى تأييده ثابتون، وقد زادنا ثباتًا ما حَظِيَ به من تأييد قويٍّ من الشيَّخ عبيد الجابري ـ حفظه الله ـ.

ثانيا: قوله: «وأنا كنت ممّن أيده وكتبت في ذلك تورترة قلت فيها».

وجوابه: نعم كنت أيّدته، لكن لمّا أظهرت لك ملابساته والمآخذ عليه سرعان ما رجعت وتغيّر رأيك، وأظهرت إعجابك وذهولك باستخراج تلك المآخذ، حتى أنّك أخبرت بذلك الشيخ لزهر وبعض الإخوة الفضلاء، ولهذا بادرت إلى حذف تورترتك (على لغتك)؛ فما الذي غيّرك وحوّلك(١٠٠)؟! وطالب العلم، لا يكون إمّعة (وأنت طلبته لئلَّا تكون كذلك)، يقول لكلٍّ: أنا معك؛ وليس له رأي، ولا يثبت على شيء؛ بل ينبغي أن يتحلّى بالإنصاف، ويدور مع الحقّ حيثما دارت ركائبه؛ ويقبله ولو من خصمه.

وقد أقرّ الله عز وجل بعض أقوال المشركين لما كانت حقًّا، من ذلك قوله تعالى: {وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إنّ الله لا يأمر بالفحشاء}. فأنكر عليهم نسبة الفاحشة إلى الله سبحانه، وأقرّهم على نسبتها لآبائهم.

ونظيره قوله تعالى حكاية عن ملكة سبأ: {قالت إنّ الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزّة أهلها أذلّة وكذلك يفعلون}. فقوله: {وكذلك يفعلون} هو من قول الله تعالى، إقرارًا وتصديقًا لها، أي: أي كما قالت هي يفعلون. وهو أحد قولي المفسّرين، وبه قال ابن عباس؛ كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٠٣)، وغيره.

---

(١٠٠) أمَّا التَّورترة فحذفتُها وكلَّ كلامي الَّذي يتعلَّق بالقضية، لِمَا سبق من أنِّي أردت أن أتجنَّبها وأخرج منها، ومع ذلك اتَّهمتُموني بإدخال نفسي في الموضوع!

على أنِّي لا أنكر أنه حصل لي بعض التردُّد بعد جلوسي معك، لكثرة ما جئت به من الوقائع والأخبار، فلمَّا نظرنا في ذلك الكلام وتلك الأخبار تبيَّن أنَّها ثلاثة أقسام: قسمٌ ملفَّق ومكذوبٌ أو طالَه التَّحريف، وقسمٌ قد تراجع عنه من وَقَعَ فيه، وقسمٌ صحَّ وثبَتَ لكنَّه لا يرقى إلى درجة التَّحذير، بل هي أخطاء تُعالَجُ بالحكمة والنَّصيحة كما قال الشَّيخ الإمام ربيع بن هادي ـ حفظه الله ـ، فهذا الَّذي غيَّرنِي وحوَّلني!

ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة: «صدقك وهو كذوب ذاك شيطان». قال الطيبي في «شرح المشكاة» (٥/ ١٦٤٥): «قوله: «وهو كذوب». تتميم في غاية الحسن، فإنّه صلى الله عليه وسلم لما قال: «صدقك» وأثبت الصدق له، وأوهم المدح، استدركه بصيغة تفيد المبالغة، أي: صدقك في هذا القول مع أنّ عادته الكذب المبالغ في بابه»[١٠١].

وقولك: «وكتبت في ذلك توترة» كقولك: «وكتبت في ذلك ثرثرة». على أنّ الكلمة ليس لها أثر في المعاجم العربية، فهي مولّدة[١٠٢] كتولّد فكرك، ومنهجك، وأدبك.

ثالثا: قوله: «وأوّل من سمعته يطعن في البيان أنت، حيث زعمت أنّ فيه طعنا في السلفيين!!».

الجواب عنه من وجوه:

أولها: أنّ الحقّ لا يعرف بالكثرة، بل قد يكون مع الواحد؛ وقد قال تعالى: {إنّ إبراهيم كان أمة}. قال مجاهد: «كان إبراهيم أمّة أي مؤمنًا وحده والناس كلّهم إذ ذلك كفّار» «تفسير البغوي» (٣/ ١٠١) و«ابن كثير» (٤/ ٦١١).

---

(١٠١) هذا أيضًا من الاستطراد الّذي يُطوِّلُ به الكلامَ في غير مورده.

(١٠٢) ليتك أعرضت عن تَقَحُّم ميادين اللُّغة والبلاغة، واكتفيت بالنَّقد فيما يتعلَّق بفنِّك الذي تحسنه، فـ«توترة» فَعْلَلَة من كلمة «تويتر»، وهو اسمٌ أعجميٌّ لبرنامج من برامج الاتِّصال الحديثة، فإذا اشتُقَّت منه «التوترة» فكيف تُريد أن يكون لها أثرٌ في المعاجم العربية؟! هذا لا يكون، كما أنَّ كلَّ الأسماء الأعجمية للآلات الحديثة لا تُطْلَب في المعاجم القديمة، وما هو إلَّا كمن يبحث عن السَّمك في الصَّحراء، أو يطلب الضبَّ في لُجَّة الماء!!

وقولك إنَّها مولَّدةٌ ـ تعيبُ استعمالها ـ خطأ آخر، لأنَّها كما تقدم مشتقَّة من اسم أعجمي، ليس له مادَّة في اللُّغة العربية، فاستعمال هذا الاسم وتكييفه بحسب أوزان العربية وحروفها مِن محاسن اللُّغة العربية وقوتها وشمولها، لا من مساوئها الَّتي تُعاب.

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «عُرِضت عليّ الأمم، فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد» أخرجه البخاري (٥٧٠٥) ومسلم (٢٢٠) واللّفظ له من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «الجماعة أهل الحقّ، وإن كنتَ وحدَك» «الفقيه والمتفقه» (١١٧١).

وقال الأوزاعي: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإيّاك وآراءَ الرجال وإن زخرفوه بالقول، فإنّ الأمر ينجلي وأنت على طريق مستقيم» رواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (ص٢٦).

والآثار في هذا المعنى مشهورة. قال ابن القيم رحمه الله في «إعلام الموقعين» (٣/ ٣٩٧): «اعلم أنّ الإجماع والحجّة والسّواد الأعظم هو العالم صاحب الحقّ، وإن كان وحده، وإن خالفه أهل الأرض، فإذا ظفرت برجل واحد من أولي العلم، طالب للدليل، محكّم له، متّبع للحقّ حيث كان وأين كان، ومع من كان، زالت الوحشة وحصلت الألفة».

وقال: «وقالوا: من شذَّ شذّ الله به في النار، وما عرف المختلفون أنّ الشاذّ ما خالف الحقّ وإن كان الناس كلّهم عليه إلا واحدًا منهم، فهم الشاذون؛ وقد شذّ الناس كلّهم زمن أحمد بن حنبل إلا نفرًا يسيرًا، فكانوا هم الجماعة، وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلّهم هم الشاذّون، وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة».

وما ذكره عن الإمام أحمد رحمه الله، أفصح عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أكثر فقال كما في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٤٣٩): «الإمام أحمد صار مثلاً سائرًا يضرب به المثل في المحنة والصبر على الحقّ، وأنّه لم تكن تأخذه في الله لومة لائم، حتى صار اسم «الإمام» مقرونًا باسمه في لسان كلّ أحد، فيقال: قال الإمام أحمد، هذا مذهب الإمام أحمد. لقوله

تعالى {وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون} فإنّه أعطي من الصبر واليقين ما يستحقّ به الإمامة في الدين. وقد تداوله ثلاثة خلفاء مسلّطون من شرق الأرض إلى غربها، ومعهم من العلماء المتكلّمين والقضاة والوزراء والسعاة والأمراء والولاة من لا يحصيهم إلا الله؛ فبعضهم بالحبس، وبعضهم بالتهديد الشديد بالقتل وبغيره، وبالترغيب في الرياسة والمال ما شاء الله، وبالضرب، وبعضهم بالتشريد والنفي؛ وقد خذله في ذلك عامّة أهل الأرض، حتى أصحابه العلماء والصالحون والأبرار؛ وهو مع ذلك لم يعطهم كلمة واحدة ممّا طلبوه منه، وما رجع عمّا جاء به الكتاب والسنة، ولا كتم العلم، ولا استعمل التقية؛ بل قد أظهر من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره، ودفع من البدع المخالفة لذلك ما لم يتأتِ مثله لعالم، من نُظَرائه وإخوانه المتقدّمين والمتأخّرين»[(١٠٣)].

الوجه الثاني: أنّك أقررت، وأبديت ذهولك وإعجابك ببيان المآخذ عليه؛ كما تقدم.

الوجه الثالث: قوله: «حيث زعمت أنّ فيه طعنا في السلفيين».

وقبل الجواب عنه أنّه[(١٠٤)] لا بد من توطئة، وهي: أنّ إدراك معنى النص ودلالة لفظه

---

(١٠٣) هذه النُّقول كلُّها تطويلٌ للمقال، وتكثُّر بالنَّقل في مسألة لم يحصل فيها نزاعٌ ولا مناقشة، فإنَّ مسألتنا ليست أنَّك على صوابٍ وقد خالفت السَّواد الأعظم، وإنَّما هي أنَّك قد أخطأت فيما انفردت به من الفهم، لأنَّ فهمَ الكلام من الأمر العامِّ الَّذي يشترك فيه الناس، لا سيَّما خاصَّتهم المعتنون بقضيَّة الدَّعوة والمتابعون لها، وهذا بخلاف المسائل الخفيَّة والثَّبات على العقيدة السلفية عند عروض المحن، فهذه هي الَّتي تحتاج إلى بصيرة ويقين، فلا يهتدي إلى المسائل وتحقيقها إلَّا أولوا البصائر، ولا يثبت على الدِّين ويقيمه حقَّ إقامته على اختلاف الأحوال إلَّا أهل اليقين.

(١٠٤) «أنه» هذه لا محلَّ لها في هذا الموضع.

إنّما يرجع فيه إلى السياق والسباق، وهي ما يطلق عليها علماء الأصول بدلالة[١٠٥] السياق؛ فهي تحدّد المعنى، وتدفع التوهّم، وترفع الإشكال، وتزيل الإبهام وتبيّن الإجمال.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في «بدائع الفوائد» (٤/ ١٣٤٤): «السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوّع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلّم؛ فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته».

ولهذا اهتمّ علماء التفسير بأسباب النزول لفهم معاني القرآن ودلالاته؛ كما اهتمّ علماء الحديث بمعرفة أسباب ورود الحديث لبيان معانيه، ودلالاته[١٠٦].

---

(١٠٥) الجادَّة أن يقول: «ما يُطلق عليها علماء الأصول دلالة»، بغير باء.

(١٠٦) هذا كلام جيِّد، وتقرير حسن، لكنَّه يحتاج في هذا المقام إلى تقييد مهمٍّ، وهو أنَّه لا يجوز الذَّهاب إلى القرائن والسِّياقات لتحريف الكلام الصَّريح، أو لتأويل الكلام الواضح، فإنَّ السِّياق والقرينة إنَّما يُلجَأ إليهما عند الكلام المُنْبَهِم من أجل تفسيره وإيضاحه، وعند الكلام المجمل من أجل تبيينه، وعند الكلام المحتمل من أجل تعيين أحد الاحتمالين أو الاحتمالات الواردة عليه، أمَّا الكلام الصَّريح القائم بنفسه، الواضح في دلالته، فلا حاجة إلى استعمال القرائن واستجلاب السِّياق لفهمه، ولو فُعل ذلك من أجل إخراجه عن ظاهره كان جناية على الكلام، وكذبًا على المتكلِّم، وخيانةً للمتلقِّي.

ومن هنا تقرَّر في الأصول أنَّ الكلام منه نصٌّ وظاهرٌ ومجمل، فالنصُّ هو ما دلَّ على معناه ولم يحتمل غيره، والظَّاهر ما دلَّ على معنى راجحٍ واحتملَ غيره احتمالًا مرجوحًا، والمجمل ما احتمل أكثر من معنى من غير مُرجِّح، فالأوَّل والثَّاني حكمهما العمل بهما، والثَّالث هو الَّذي يُوقَف حتَّى يتَّضح المُراد. =

وبناء على هذا لا بد من ذكر أسباب كتابة البيان لمعرفة ملابساته، وهي:

أنّه انعقد لقاء بعض أعضاء جماعة الإصلاح مع عبد المالك رمضاني في دار الفضيلة سرًّا، ودون علم بقية الأعضاء؛ وذلك لأنّ عبد المالك اشترط عليهم ألاّ يجلس مع جماعة الإصلاح بحضور الأربعة: الشيخ فركوس، والشيخ عبد الغني، والشيخ لزهر، وعبد المجيد؛ وصرّح بهذا فقال: أنا مادام هؤلاء الأربعة موجودون فلا أجلس فوافقوا على ذلك –للأسف–، ولبّوا شرطه، وجلسوا معه.

أُنكر عليهم هذا المجلس الخفي، واستجابتهم لشرط عبد المالك، وطُلِب منهم تقرير عمّا دار في المجلس، فلم يقدّموا أي شيء، ولم يفصحوا عن شيء إلا ما نسب إلى عبد المالك أنّه قال: الشيخ ربيع كذّاب، والشيخ عبيد مافيَا.

=وإنَّما قامت الحروب بين أهل السنَّة وغيرهم من الطَّوائف بسبب إخراج الكلام عن ظاهره بغير موجِب، والاتِّكال في ذلك على وحشيِّ اللُّغة، وغريب المعاني، ومُسْتكره التَّخريجات، ومُسْتَجْلَب القرائن.

قال ابن القيِّم رحمه الله في «الصَّواعق المرسلة» (١/ ٣٨٢) مقرِّرًا ما سبق: «الفصل السادس عشر: في بيان ما يقبل التأويل من الكلام وما لا يقبله:

لمَّا كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلِّم، وكان مراده لا يعلم إلَّا بكلامه، انقسم كلامه ثلاثة أقسام: **أحدها**: ما هو نصٌّ في مراده لا يحتمل غيره، **الثَّاني**: ما هو ظاهر في مراده وإن احتمل أن يريد غيره، **الثَّالث**: ما ليس بنصٍّ ولا ظاهر في المراد، بل هو مُجمل يحتاج إلى البيان.

فالأوَّل يستحيل دخول التأويل فيه، وتحميلُه التَّأويل كذبٌ ظاهرٌ على المتكلِّم، وهذا شأن عامَّة نصوص القرآن الصَّريحة في معناها، كنصوص آيات الصِّفات والتَّوحيد...» إلى آخر كلامه رحمه الله، وتقريرُ هذا المعنى شائعٌ جدًّا في كلام أهل العلم، لكنِّي اخترتُ النَّقل عن ابن القيِّم لوضوحه وحُسنِ تقسيمه، ولأنَّ جمعة نقل عن ابن القيِّم في اعتبار السِّياق، فناسَبَ أن يكون النَّقل عن ابن القيم نفسه لبيان أنَّه لا يريدُ باستعمال السِّياقِ استعمالَه لتحريف الكلام الصَّريح.

وبعد قرابة سنتين من هذا اللقاء، وعدم إفصاح عمّا جرى فيه، يخرج عبد المالك عن صمته في تسجيلين صوتيتين[١٠٧]، يكشف فيهما عن بعض ما دار في لقائه بهم؛ فنفى ما نُسب إليه من تلك الكلمة المقولة، وأماط اللثام عن فحوى اللقاء، ويخلص في النقاط التالية:

١- أنّ لقاءه بهم لم يكن من أجل تراجعه، بل لم تطرح أصلا في اللقاء[١٠٨].

٢-أنّ لقاءه بهم كان من أجل الدفاع عن المظلومين -حسب تعبيره- المتكلّم فيهم؛ كابن حنفية، وغيره.

٣-تصريحه بأنّ بعضهم وافقه على ذلك (فمن يا ترى؟)[١٠٩]

٤- تصريحه بأنّ بعضهم طلب منه المسامحة(فمن يا ترى؟).

٥- أنّ اللقاء دار أيضا حول الشيخ لزهر.

٦- تصريحه بأنهم جلسوا معه كالمتظلّمين[١١٠].

---

(١٠٧) لعلَّه يعني: «صوتيَّين»، لأنَّه صفةٌ لـ«تسجيلين».

(١٠٨) بعدما خرج عبد المالك عن صمته خرج أيضًا الشَّيخ عز الدِّين عن صمته، وسجَّل كلمة ردَّ فيها على عبد المالك، وممَّا ذكره فيها أنَّ اللقاء من جهتهم كان من أجل أن يقنعوا عبد المالك بالجلوس مع الشَّيخ ربيع، والردِّ على بعض المنحرفين كما فعل سابقًا، وأنَّ إنكاره لطرح مسألة التَّراجع تلاعبٌ بالألفاظ، وأنَّهم طلبوا منه أن يتراجع عن الهروب إلى الأمام، ويجلس عند الشَّيخ ربيع ما دام يعترف بعلمه وفضله، **فأيُّهما أولى أن يَصْدُق ويُصَدَّق؟!**

(١٠٩) طالب الشَّيخ عز الدين في كلمته عبدَ المالك أن يُبيِّن تفصيلًا مَن هؤلاء الَّذين وافقوه حتى تقوم الحجَّة، ولم يُبيِّن عبد المالك ذلك إلى الآن.

(١١٠) حكاية هذه النِّقاط وتلخيصها بهذه الصُّورة مع السؤال عن بعضها كما في الثالثة والرابعة يُشْعِر أنَّ الشيخ جمعة يبني على كلام عبد المالك ويُصَدِّقه، مع أنَّه نقل عنه ما نقل من الكلام في الشَّيخين ربيع وعبيد ـ حفظهما الله ـ، ومعلومٌ أنَّ من ثبت عليه مثلُ هذا الكلام لا يُوثَق بقوله =

حينها سارعوا إلى كتابة بيان، جوابًا عمّا أثاره عبد الملك في تلك الصوتيتين؛ والناظر في هذا البيان يقف على بعض الأمور، من أهمّها:

- أنّه تبرئة للساحة[١١١].

- وأنّه لم يُجَب فيه عمّا أثاره عبد المالك، إلا ما نسب إليه من تلك المقولة.

- وأنّه تضمّن تزكية لرضا، والدفاع عنه -وإن لم يذكر اسمه-؛ ووصفه بأنّه: «له سبق، وفضل، وجهاد»، وبأنّه من أفاضل الدعاة السلفيّين، ومن أهل الفضل والعلم.

- أنّه تضمّن طعونًا في بعض السلفيّين[١١٢]، بشتى الألفاظ، وهي على التالي:

= ونقله، لا سيما ما ينقله عن خُصومِه ومخالفيه في المنهج، فكان على الشَّيخ أن يُعرض عنه جملةً ولا يلتفت إليه أصلًا، فإن كان لا بُدَّ فليُسأل المشايخ عمَّا نقله عنهم، ولا يُنسَب إليهم إلَّا ما أقرُّوا به، دون ما نَفَوه وأنكروه، هذا مقتضى العدل.

(١١١) ولا تزال تبرئة السَّاحة مقبولةً عند النَّاس ما لم ينقضها بقولٍ أو فعلٍ، أو يخالفها واقع الحال، حتَّى نبتت نابتة الحدَّادية وتأثَّر بهم غيرهم ـ شَعَر أو لم يشعر ـ، فصاروا إذا نسبوا إلى شخص ما مسألة ثبتوا على اتهامه به ولو تاب منها مئة مرَّة، ولو انتفى منها صوتًا وكتابةً، وقرَّرها مرَّاتٍ ومرَّاتٍ.

(١١٢) هذا ما أشرتُ إليه قبلُ من أنَّه يستعملُ القرائن لتحريف الكلام الصَّريح، لا لتفسير الكلام المجمل أو المحتمل، فالبيانُ الَّذي ينتقده وقَعَ فيه التَّنصيص على أنَّ هذه أوصافٌ لـ«**بعض إخواننا الشَّباب هداهم الله**»، رأى كاتبُ البيان أنَّه لا بدَّ من توجيه نصائح إليهم وتذكيرهم بالله تعالى، لِمَا رآه مِنْ أثرهم السيِّء على الدَّعوة والدُّعاة، وهذا ما لا يختلف فيه من نظر في الواقع الدَّعوي بعين البصيرة، ولهذا أيَّده الشَّيخ عبيد الجابري ـ حفظه الله ـ، وقال بِملِءِ الفم: «**أثلجَ صَدري**، و**أعجبني**، **لما تضمَّنه من نصيحةٍ قيِّمة**، وإنِّي **أؤيِّده**، وأسأل الله له السَّداد في الأقوال والأعمال»، فهذا هو فهمُ أهل العلم والنَّصَفَة، وهذه هي طريقة العلماء في الفَهمِ والحُكم، فـ«**دعني من بُنيَّات الطَّريق**».

١- سعوا بالنميمة

٢- والغيبة

٣- والوشاية المغرضة

٤- والإساءة المقصودة

٥- والظنون السيّئة

٦- ونقل ما لم يثبت من الأخبار

٧- والتطاول على بعض أفاضل الدعاة السلفيين

٨- وإيغار الصدور

٩- تشوّفا منهم إلى طعن

١٠- وتجريح

١١- وبعضهم -يعلم الله- لا يعرف عنه الاشتغال بالعلم

١٢- ولا السعي في الصلح والإصلاح

١٣- ولا احترام لأهل الفضل والعلم

١٤- لا أستبعد أن يتولّى هذا الفساد في تفريق كلمة السلفيين أناس هم خارج دائرتنا

١٥- لا يؤمنون بمنهجنا[(١١٣)]

١٦- لا يحبّون أن نبقى على اجتماع وخير، وهم كثر في زماننا هذا، والله المستعان.

١٧- المندسّون

---

(١١٣) هذا والَّذي قبله ممَّا يدلُّ على ما تقدَّم من أنك تستعمل القرينة لردِّ الكلام الصَّريح الواضح، فهو يصرِّح بأنَّ هؤلاء من غير دائرتنا أي: من غير دائرة السَّلفيين، بل من أهل البدع المتربِّصين، ويصرِّح بأنَّهم لا يؤمنون بمنهجنا، فهم على منهجٍ آخر، ومع ذلك تحملُ كلامَه على السَّلفيِّين بتلك القرائن المزعومة!!

١٨- النمّامون

١٩- الفتّانون

٢٠- المجرمون

٢١- أصحاب القلاقل والفتن

وقد عددتَ -يا حمودة- هذه الطعونات بأنملتك، وسطّرت عليها بقلمك[(١١٤)]، وأظهرت استغرابك منها واستهجانك.

الوجه الرابع: أنّ الخلاف الذي حصل في دار الفضيلة لم يك من أجل هذا البيان، وكذا لم يك خلافًا شخصيًّا، إذ لم ننازعهم في ملك، ولم نختلف معهم على منصب، ولم ننافسهم على غنيمة، ولم نثأر لدمٍ أو مال؛ بل كان الخلاف منهجيًّا بحتا، وكان هو وراء انسحابنا من الدار.

رابعا: قوله: «ولا أراه حملك على هذا إلا حنق على الشيخ عزالدين لا ندري ما وراءه».

والجواب عنه من وجوه:

أوّلها: أنّ هذا ليس تحريشًا في قاموسك؛ فكمْ رميتني بدائك وانسللت؟!

الوجه الثاني: أنّ هذا من الأمور القلبيّة، التي لا يعلمها إلا ربّ البريّة؛ فهلا اطّلعت على قلبي، وغُصتَ في جناني، فوقفت على ما ذكرت؟!

الوجه الثالث: حسبك أنّك بنيت رأيك على الظنون، فقلت: «لا ندري ما وراءه»؛ وقد قال تعالى: {إنّ الظن لا يغني من الحقّ شيئا}. وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

---

(١١٤) قد يفهم الواقف على هذا الموضع أنّي كنت أُسَطِّر على هذه الطعون من عند نفسي بحيث أستخرجها وأعدُّها، والواقع خلافُ ذلك، فقد كان هو يقرأ ويسطِّر في أوّل الأمر، ثمَّ أعطاني القلم، فكنتُ أقرأ وهو يعُدُّ ويشير بالتَّسطير على ما يراه طعنًا في السلفيِّين.

«إيّاكم والظنّ، فإنّ الظنّ أكذب الحديث».

الوجه الرابع: أنّك إذا كنت لا تدري ما رواه فلماذا تثيره، وتتكلّم بما لا تدري؛ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: «رحم الله عبدًا قال خيرًا فغنم أو سكت عن سوءٍ فَسَلِم».

خامسا: قوله: «ولعلّك تبيّنه لنا وللسلفيّين عامة بكتابات موثّقة، أو تسجيل بصوتك نسمعه منك»

الجواب عنه من وجهين:

أوّلهما: أنّك نصبت نفسك مرجعًا يرجع إليه في النوازل؛ وهذا الداء هو الذي استحكم فيك وفي صاحبك، فنفخ فيكما، وأصابكما بالغرور، والتطاول، والعجب؛ ورحم الله امرأً عرف قدره فوقف عند حدّه.

الوجه الثاني: أنّك حصرت طرق الإثبات ومسالكه في نوعين؛ وذلك لضيق عطنك، وقلّة بضاعتك؛ وإلا فإنّ طرقه كثيرة، منها: الخبر الثقة والاستفاضة، والإقرار والإفصاح والمشافهة؛ وقد شافهت وصاحبك بالموضوع؛ فلمَ التجاهل والتنكّر[١١٥]؟!

---

(١١٥) ليس هاهنا تجاهل ولا تنكر، فقد شافهتني وصاحبي وشافهت غيري، لكن الكلام عن العدد الوفير من الشَّباب السَّلفيِّ المنتشر في أقطار البلاد، الَّذي يحتاج إلى كلامٍ موثَّق، مكتوب أو مسموع، على الطَّريقة التي عهدناها عن علمائنا في الرُّدود على المخالفين، فإنَّ هذه المسائل صعبة، ولها تأثيرٌ قويٌّ في الدِّين والاستقامة والمنهج، والحاجة ماسَّة إلى بيانها البيان الشَّافي الَّذي يهدي به الله مَنْ يشاء من عباده، وتقومُ به الحجَّة على المخالف، فهدايةُ النَّاس وإقامة الحجَّة على المخالف لا يكفي فيها مشافهة رجلٍ أو رجلين، ولا يكفي فيها نقل بعض الشَّباب ممَّن هو ثقةٌ عند بعض الناس متَّهم عند آخرين، فلهذا طالبتُك وطالبك غيري بالكتابة أو تسجيل كلامٍ واضحٍ مُدعَّم بالأدلة والحجج، ليتمكَّن المعنيُّون وغيرهم من النَّظر فيها، فتقوم شريعة الله تعالى على ميزان القسط، ويؤدي كلُّ أحدٍ ما افترض الله عليه، فيرجع المخطئ، وينصَح النَّاصح، ويُدافع البريء عن نفسه إن كان مظلومًا، ويتبيَّن للنَّاس المعانِدُ للحجَّة والمخالِف لمنهج السَّلف.

فليس المراد أن خبر الثِّقة والمشافهة لا تكفيني لأعرف موقفك، كلَّا، فإنَّ قبول خبر الثقة من المسائل الَّتي لا يختلف فيها أهل السنة بحمد الله.

سادسا: وقوله: «وإنّما نصح بعض الشباب المتهور».

كذا تقول، والذي ورد في البيان: «وهم كثر»[116].

سابعا: قوله: «وقد كان في الإمكان بسط الكلام إلى أكثر من هذا، ولكنني أقتصر على قاعدة الدفع بالأسهل فالأسهل، فإن أحوجتُ إلى غير هذا فلكل مقام من المقال ما يناسب الحال».

والجواب عنه من وجهين:

أوّلهما: أنّ من مَكْرِك وسوء أدبك –وهو دأبك– أنّك أنزلتني منزلة «دفع الصائل»، فخرّجتني على قاعدة: «الدفع بالأسهل فالأسهل»؛ وينطبق عليك كلامك السابق: «على أنّ من يعرفك يشهد أنّك من أكثر الناس فعلا لهذا»؛ فقد وجّه إليك سؤالا بعد محاضرة ألقيتَها بعنوان: «وجوب الاجتماع والائتلاف وذم الفرقة والاختلاف» ضمن دورة بوزيان ولاية باتنة ١٤٣٧ الموافق لـ: ٢٦/١١/٢٠١٦م؛ ونصّ السؤال: هناك أخ هو يؤذي إخوانه السلفيين وما زال على حاله مع النصح له، فكيف تكون المعاملة معه؟

فأجبتَ: «يتعامل معه كما يتعامل مع المؤذي، شرع الله عز وجل لنا دفع الصائل من

---

(١١٦) الذي في البيان أنه قال: «**أوجه نصيحة إلى بعض إخواننا الشَّباب**»، فهو مطابق لقولي: «**نصح بعض الشباب المتهور**»، وأما قوله: «وهم كثر»، فهو في صنفٍ آخر وصفهم بقوله: «لا أستبعد أن يتولَّى هذا الفساد في تفريق كلمة السَّلفيِّين أناسٌ هم **من خارج دائرتنا، ولا يؤمنون بمنهجنا**، ولا يحبُّون أن نبقى على اجتماع وخير، وهم كثرٌ في زماننا هذا»، فقد صرح بأن هؤلاء الكثر هم الذين يريدون تفريق كلمة السلفيين، وهم من خارج دائرتنا، ولا يؤمنون بمنهجنا، فلا يجوز حمل كلامه على غير ما صرَّح به.

ثمَّ لو سلَّمتُ لك أنَّ الكلام عن صنفٍ واحدٍ فقولي هذا هو كقولك قريبًا: «**تضمَّن طعونا في بعض السفليين**»، وجوابُك عنه هو عين جوابي.

إنس أو دابة مشروع....، -إلى أن قلت:- فالصائل يدفع شره بالأسهل فالأسهل...»[١١٧].

الوجه الثاني: أنّ ما ذكرته من الطعون، والتي جاوزت ثلاثين طعنة، كانت على قاعدة: «الدفع بالأسهل فالأسهل»؛ فليت شعري، كم ستكون طعونك لو دفعت بالأثقل فالأثقل[١١٨]؟! وقد قلت: «وإنْ أُحوجتَ إلى غير ذلك ستكون بأمور أخرى، فلكلّ مقام

---

(١١٧) اشتمل هذا الوجه على تطويل وتهويل:

أمَّا التَّطويل ففي استجلاب كلامي من المحاضرة المذكورة من أجل إثبات أنِّي نزَّلتك منزلة الصَّائل، وهذا لا حاجة إليه، فإنَّ القاعدة معروفةٌ في كتب الفقه والقواعد، وهي تُستَعْمَل لدفع الصَّائل، وفي بعض صور رفع الضَّرر، ولغير ذلك.

وأمَّا التَّهويل فالرَّجل كان قد حذَّر منِّي، ومن دُروسي، ومن المدرسة الَّتي أُشرف عليها، وتكلَّم فيَّ بالكلام القبيح الذي يُستحيَا منه، مثل لفظ المندسِّين، والكلاب الناطقة عن المميِّعة، بل أفتى بحرق كتبي، ثمَّ يستكثر عليَّ أن أنزِّلَه منزلة دفع الصَّائل!! أيُّ ميزانٍ هذا الَّذي تزن به؟! تُصوِّر للقارئ كأنَّك كنت في بيتك أو مكتبتك مشغولًا بتحقيق كتب السنَّة وشرح كُتب التَّوحيد والعقيدة فجئتُ أنا إليك فعاملتك معاملة الصَّائل!!

(١١٨) لو دفعت بالأثقل كان سيكون الجواب كهذه التَّعليقات الَّتي هنا، أجوبة علمية من غير مجاملة، ومحاققة في اللَّفظ والمعنى من غير مساهلة، **هذا الأثقل عندي**، أمَّا الطعونات التي تدَّعيها فهذه أخفُّ من الخفيف، لأنَّه لا بقاء لها، ولا ينتفع الناس منها بشيء، وربُّنا تعالى يقول: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾. ومن المثال على أنِّي دفعت بالأسهل أنَّك قلت في ختام رسالتك إليَّ: «احتسبت لله» ، فهممتُ أن أقول لك: إنِّي إنَّما حَسْبَلْتُ، ولم أحتَسِب، لأنِّي قلت: «اللهُ حَسْبُنا»، وفرقٌ بين الحَسْبَلَة والاحتساب، وإن اشتركا في بعض الحروف، فالحَسْبَلة فَعْلَلَةٌ من قولك: «حسبي الله»، والاحتساب افتِعَالٌ من الحساب = = والحِسْبة، ولكنِّي تركتُ ذلك وأعرضتُ عنه حتَّى لا أُحرجك بعدم التَّفريق بين الأمرين! هذا من الأثقل الَّذي عَنيته، وأُشهِدُ الله تعالى أنِّي في ردِّي هذا لا أزالُ أدفع بالأسهل، وأسال الله تعالى أن يجعلَهُ كافيًا لتحقيق الغرض.

من المقال ما يناسب الحال».

اكتفي بهذا القدر من الجواب عن جواب خالد حمودة، وبقية أتركه، إذ لا طائل من ورائه، وصدق المثل السائر: اتّسع الخرق على الراقع. وقال الشاعر:

تكاثرت الظباء على خراش   فما يدري خراش ما يصيد

فقط أنبّهك على أنّ قصّة الأمانة التي يريد بوقليل أن يبرّئ نفسه منها، وأخذت بقوله دون مراجعتي للتبيّن، قد كذب فيها، -وربّ الكعبة-؛ وكنت قد نبّهت في تعديل مقال «رسالة إلى خالد حمودة» أنّه لا يزال يكذب ويصرّ على الكذب؛ فاشتركت معه في صفة الكذب، وقلّة الأدب.

وبعد هذا الجواب، ظهر لي من حال خالد حمودة أنّه متعالم، متشبّع بما لم يُعط، حظّه من العلم القشور[١١٩]، وأنّه متطاول، سيّء الأدب، لا يصلح للدعوة، ولا للتعليم؛ وصدق فيه قول أبي الأسود الدؤلي:

يا أيها الرجل المعلّم غيره هلا لنفسك كان ذا التعليم

تصف الدواء لذي السقام وذي الضنى كيما يصحّ به وأنت سقيم

وأراك تصلح بالرشاد عقولنا نصحًا وأنت من الرشاد عَدِيمُ

ابدأ بنفسك فانهَهَا عن غيّها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

لذا لا تنتظر منّي بعد اليوم جوابًا، وَقُلْ ما شئت، وتوتر (على لغتك) -ثرثر- بما

---

(١١٩) هو يعني بـ«**القشور**» ما سبق عن ابن القيِّم رحمه الله من أنَّ أكثر النَّاس أهلُ ظواهر لا حظَّ لهم من المعاني، وقد سبق بيانُ من أولى بهذا الوصف.

وأيضًا فمن الأدب مع العلم أن لا يوصَفَ شيءٌ منه بأنَّه قشورٌ، لأنَّ العلم والدِّين كلُّه لبابٌ، ليس فيه ما هو قشر، ولا ينفي هذا أنَّ بعض النَّاس قد يكون حظُّهم من العلم الظَّواهر اللَّفظيَّة، دون تحقيق المعاني، وهذا هو مراد ابن القيِّم، والله أعلم.

شئت، وخير جوابي عنك: سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين، والإعراض عن الجاهلين هو خير دواء لهم.

يخاطبني السّفيه بكلّ قبح فأكره أن أكون له مجيبًا

يزيد سفاهة فأزيد حلما كعود زاده الاحراق طِيبًا

وأطوي ملف هؤلاء، وأعود إلى ما كنت عليه من قبل من التحقيق –بعدما شغلونا شغلهم الله[١٢٠]–، وغيره من مجالات العلم والتعليم، ولقاء الأحبّة من الإخوة الكرام، ولعلي سأشرع في إذاعة هذا المنتدى الطيب «إذاعة التصفية والتربية» دروسًا[١٢١] في شرح كتاب «الإلمام» لابن دقيق العيد[١٢٢].

ومسك الختام، أتوجّه بالشكر الجزيل إلى الله القدير الجليل، على ما فتح عليّ من أجوبة سديدة، في نحر ذيّاك الطَّعّان العيّاب خالد حمودة؛ ثم إلى كلّ الإخوة الأعزّة الذين تفاعلوا مع المقال، تعليقًا، أو قراءة، وأخصّ منهم فضيلة الشيخ لزهر سنيقرة المشرف العام على هذا المنتدى، كما لا يفوتني أن اعترف بالفضل والإحسان لشيخنا العلامة مفتي

---

(١٢٠) أنا أساعدك على هذا الدُّعاء وأعينُك عليه فأقول: اللَّهم إنَّك تعلم مَنْ شَغَل السَّلفيِّين وآذاهم وفرّق كلمتهم، اللَّهم فاشغَله في نفسه، واكْفِ السَّلفيِّين والمسلمينَ شرَّه، اللَّهم تَوَلَّ أمره، واكفناه بما شئت، إنَّك أنت السَّميع المجيب.

(١٢١) الصَّواب: «سأشرع في دروس»، أو «سألقي دروسًا».

(١٢٢) والله إنِّي لأرجو أن تلتزم بهذا، فتشتغل بالعلم والتعليم والدعوة، وتترك الدعاة إلى الله وشأنهم، فإنَّه والله خيرٌ لك ولهم وللنَّاس في هذا البلد، ولقد أحسنتَ اختيار الكتاب، وأرجو أن تُوفَّق لشرحه، وتستمرَّ في ذلك حتى تفرغ منه، وتوفِّيَه حقَّه.

آخر التَّعليق، والحمد لله على ما يسَّر وأعان، وأستغفر الله ممَّا قد يكون وقع فيه من الخطأ والخلل الَّذَيْن لا يسلَم منهما إنسان.

وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الغرب الإسلامي أبي عبد المعزّ محمد علي فركوس على ما يبذله من نصح، وإرشاد، وتوجيه، وتعليم لأبنائه، سائلا المولى جلّ جلاله أن يجعله ذخرًا للجزائر الحبيبة، وللمسلمين عامة، وأن يمدّ في عمره، ويمتّعه بالصحّة والعافية. وصلى الله على محمد، وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليمًا كثيرا.

فهرست المسائل والفوائد[123]

المقدِّمة ٧

القول الباطل لا يكون عليه دليلٌ صحيح ٢

وقفةٌ مع عنوان المقالات ٣

ثمانية مسائل من «جواب رسالة الشَّيخ جمعة إليَّ» لم يجب عنها ٤

العذر في نقد الأغلاط اللغوية ٥

الأمور التي راعيتها في هذا التَّعليق ٦

الأدوات التي وُظِّفت في هذه الفتنة لإسقاط الدعاة ٦

نقد الحلقة الأولى ٧

دعوى الكذب .... ت ١

من أخلاق أئمَّة الإسلام .... ت ٢

متى يُعابُ طالب العلم بعدم الفهم؟ .... ت ٤

قياسٌ غريب .... ت ٥

خلطه بين كلام ابن النَّديم وكلام عبد السلام هارون .... ت ٧

تخليطه في مسألة القراءة على الشيخ .... ت ٩

من غرائب المنِّ .... ت ١٢، ١٣

فائدة في القراءة على الشَّيخ .... ت ١٧

عادة أهل العلم في نسبة العلماء .... ت ١٩

(١٢٣) الإحالة إلى رقم التَّعليق لا إلى رقم الصَّفحة، ما عدا مسائل المقدِّمة.

الفرق بين تصحيح النَّقل وتصحيح النَّقد .... ت ٢٠

الحكم بالظاهر .... ت ٢٣

إنشاده بيتا مكسورًا .... ت ٢٧

لا يصح إسقاط الباء من «ضربوا به عرض الحائط» .... ت ٣٢

ضربه بكلام الشيخ ربيع عرض الحائط .... ت ٣٣

نقد الحلقة الثانية .... ص ٢١

حيدة ومراوغة .... ت ٣٤

هل يقال: «عزَّ عليك كذا»؟ .... ت ٣٥

من طرائف الجواب .... ت ٤٤

تناقض .... ت ٤٢

معنى كلمة «العصابة» في العرف .... ت ٤٣

الدَّلائل على أنِّي لم أتدخَّل في قضية المشايخ .... ت ٥٠

من الهدي النَّبوي .... ت ٥١

من لطائف الجواب .... ت ٦١

تقوُّل على البلاغة .... ت ٦٣

نقد الحلقة الثالثة .... ص ٣٠

أحوال من يدافع عن شخص ما .... ت ٦٣

ما معنى مطابقة الحال في تعريف البلاغة؟ .... ت ٦٤

تخليط ومغالطة .... ت ٦٥

الردُّ على العلماء .... ت ٦٨

الجواب عن اتِّهامه لي ولمرابط بالخوض في اعراض الدعاة أيَّام فتنة فالح ....ت ٧٣
نهاية ما يكون من إلصاق الفرى بالبرآء .... ت ٧٧
لو غير ذات سوار لطمتني .... ت ٧٨
طريقة سيِّئة فيها الجمع بين التشويش والتفلُّت .... ت ٨١
تناقض آخر .... ت ٨٢
بيتٌ مُفْسَد .... ت ٨٣
ما معنى التراجع؟ ....ت ٨٤
فائدة في النَّظائر والأمثلة .... ت ٨٥
من مفاسد الاعتماد على «الشَّاملة» وعدم مراجعة الأصول .... ت ٨٦
أمثلة لما وقع فيه من الأخذ بالظاهر عدم معرفة المعاني .... ت ٨٨
نقد الحلقة الرابعة ....ص ٩٤
حكاية مذهب الجمهور ....ت ٩٧
سبب حذف تأييدي لبيان الشيخ عز الدين .... ت ١٠٠
لفظة «تَوْتَرة» ومعاجم اللُّغة العربية .... ت ١٠٢
انفراد الرجل بالفهم .... ت ١٠٣
متى تستعمل القرائن والسياق لفهم الكلام؟ .... ت ١٠٦
أيُّهما أولى أن يصدق .... ت ١٠٨
تبرئة الساحة مقبولة .... ت ١٠٨
الدليل على أنه يستعمل القرائن لتحريف الكلام .... ت ١١٢
لماذا المطالبة بكلام مقروء أو مسموع؟ .... ت ١١٥
تطويل وتهويل .... ت ١١٧

الدفع بالأسهل والأثقل .... ت ١١٨
نقد عبارة «قشور العلم»... ت ١١٩
خاتمة التَّعليق... ت ١٢٢
فهرست المسائل والفوائد... ص ٦٧